

إجابة مكتب المساعدة على مكافحة الفساد في منظمة الشفافية الدولية

معايير الشفافية للجهات غير الحكومية الفاعلة في الأزمات الإنسانية

المؤلفة: غابرييلا كاماتشو، tihelpdesk@transparency.org

المراجعون: ماثيو جينكينز و آرام كاغورديان

التاريخ: 05 أيار/مايو 2023

تؤدي الأزمات الإنسانية إلى نشوء حالات طوارئ تشهد زيادة في الطلب على الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية التي لا تستطيع الدولة تقديمها دائماً. وفي هذه السياقات، يمكن لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية التدخل لتوفير السلع والخدمات الأساسية. ومع تدفق الأموال، من المهم أن تلتزم الكيانات غير الحكومية بمعايير الشفافية وأن تضع ضمانات لمكافحة الفساد لضمان وصول التمويل إلى المحتاجين حقاً إلى التمويل.

تأخذ إجابة مكتب المساعدة على مكافحة الفساد في الاعتبار معايير النزاهة والشفافية لدى الجهات الفاعلة غير الحكومية المكلفة بتوفير السلع والخدمات العامة للمجتمعات المتضررة في الأوضاع الإنسانية.

© مؤسسة الشفافية الدولية. جميع الحقوق محفوظة.



لا ينبغي أن يُفهم أن هذه الوثيقة تمثل الموقف الرسمي للمفوضية الأوروبية. إذ لا تتحمل المفوضية الأوروبية ولا منظمة الشفافية الدولية ولا أي شخص يعمل نيابة عن المفوضية المسؤولية عن استخدام ما يرد هنا من معلومات.

يتم تشغيل مكتب المساعدة على مكافحة الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية ويتمويل من الاتحاد الأوروبي.

سؤال

ما هي الضمانات والمعايير والممارسات الجيدة لمكافحة الفساد التي تتبناها الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تقدم الخدمات العامة في الأوضاع الإنسانية؟

المحتويات

1. دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في الأوضاع الإنسانية.
2. الممارسات المشتركة عبر القطاعات:
 - أ. معايير ومبادرات الشفافية؛
 - ب. تقييم المخاطر؛
 - ج. أنظمة الإبلاغ عن المخالفات.
3. منظمات المجتمع المدني
 - أ. معايير ومبادرات الشفافية؛
 - ب. الممارسات الرامية إلى الحد من الفساد.
4. القطاع الخاص
 - أ. معايير ومبادرات شفافية قطاعية؛
 - ب. الممارسات الرامية إلى الحد من الفساد؛
 - ج. ملكية المنتفعين؛
 - د. العمل الجماعي.
5. التوصيات الختامية
6. المراجع

تنبيه

لا تأخذ إجابة مكتب المساعدة هذه في الاعتبار الحالات التي تعاقبت فيها الدولة مع جهات فاعلة غير حكومية لتقديم الخدمات العامة خارج حالات الطوارئ الإنسانية. ويرجع ذلك إلى أنه عند الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمة ما في ظل الظروف العادية، من المتوقع أن تضمن الدولة التزام المتعاقدين بمعايير الشفافية والنزاهة. وغالباً ما يكون هذا الإشراف الرسمي الذي تقوده الدولة غير ممكن خلال حدوث أزمة إنسانية.

دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في الأوضاع الإنسانية

كثيراً ما تؤدي الأزمات الإنسانية، ولا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، إلى نشوء حالة تزداد فيها فجأة الحاجة إلى الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية. قد يفقد الناس منازلهم أو مصدر دخلهم، في حين أن البنية التحتية العامة مثل المدارس والمستشفيات يمكن أن تتضرر بشدة. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تتأثر قدرة جهاز الدولة على إدارة الأزمة في الوقت

النقاط الأساسية

- غالباً ما تؤدي الأزمات الإنسانية إلى تدفق الأموال إلى البيئات التي لا تكون فيها الدولة قادرة على إدارة أو تقديم السلع والخدمات العامة بشكل فعال يمكن لمختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية ملء هذا الفراغ ولكن يجب أن تلتزم بمعايير النزاهة والشفافية العالية في استخدامها للمساعدات الإنسانية
- يجب على منظمات المجتمع المدني الإبلاغ علناً عن مصادر تمويلها، بينما يجب على الكيانات الخاصة المشاركة في الجهود الإنسانية أن تعلن عن أصحابها المستفيدين ومصدر الأموال التي تقدمها للإغاثة الإنسانية يجب على جميع الجهات الفاعلة التي تقدم الإغاثة في حالات الطوارئ نشر معلومات حول كيفية تخصيص الأموال وصرحها في شكل بيانات مفتوحة
- يجب إجراء تقييمات المخاطر وتحديثها لتعكس أي تغييرات ناتجة عن الوضع الإنساني
- يمكن توقيع الإجراءات الجماعية، مثل موثيق الامتثال أو الشراكات مع أنظمة نزاهة محددة، من قبل جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تقدم الخدمات في الأوضاع الإنسانية
- وينبغي أن يتضمن الإبلاغ المنتظم معلومات عن مصادر الميزانية ومعلومات عن الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها للسماح بمراجعة الحسابات والتحقق من جانب طرف ثالث

الذي تكافح فيه المؤسسات من أجل التعافي. في هذا السياق، من الشائع أن تملأ الجهات الفاعلة غير الحكومية الفراغ وتوفر السلع والخدمات التي لا تستطيع الدولة تقديمها.

أظهرت الأبحاث حول هذا الموضوع أن أنواعاً مختلفة من الجهات الفاعلة يمكن أن تتولى توفير الخدمة العامة في حالات الطوارئ، وأن نوع الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تقدم الإغاثة للمجتمعات المتضررة يختلف اختلافاً كبيراً من حالة إلى أخرى. في حالة أزمة إنسانية واحدة ناجمة عن نزاع عنيف، على

سبيل المثال، لوحظ تدخل ثلاث مجموعات من الجهات الفاعلة غير الحكومية في قطاع التعليم (Yildiz 2016):

1. "الشركات والمنظمات الخاصة التي تقدم التعليم المهني من أجل الربح؛
2. المدارس الخاصة الربحية أو غير الربحية التي تقدم خدمات التعليم الأساسي أو العالي والتدريب؛
3. الجماعات المسلحة التي تقدم خدمات التعليم الأساسي في المناطق الخاضعة لسيطرتها".

بالمقارنة، في قطاع الرعاية الصحية، لاحظ Woldie et al. (2018) أنه في العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل التي تعاني من أزمات إنسانية، لعب المتطوعون المجتمعيون دوراً مهماً. وبالمثل، في العديد من البلدان في أفريقيا، نظم المواطنون أنفسهم لتقديم خدماتهم العامة أثناء الأزمات الإنسانية (Awortwi and Walter - Drop 2017).

في حين أن الجماعات المسلحة تقع خارج نطاق هذه الوثيقة، لأنها تعمل بشكل عام خارج نطاق القانون، فإن إجابة مكتب المساعدة هذه تتناول دور الشركات الخاصة والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية بصفتها أكثر الجهات الفاعلة ذات الصلة لسد الثغرات في توفير السلع والخدمات، حيث يثبت أن الدولة غير قادرة على القيام بذلك.

أظهرت أزمات سابقة أن عمليات الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار في أعقاب حالات الطوارئ الإنسانية يمكن أن يتبلى بحالات من الفساد والاحتيايل (Love - Grayer et al. 2023) مع تدفق الأموال إلى مناطق الأزمات، يصبح ضمان أن تكون المنظمات التي تتولى هذه المسؤوليات شفافة ومجهزة تجهيزاً جيداً لإدارة مخاطر الفساد أولوية. وهذا يستلزم وضع قواعد الشفافية والنزاهة التي يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية اتباعها في هذه الحالات.

تدرك الجهات الفاعلة الحكومية عموماً التزاماتها من حيث الشفافية والنزاهة في تقديم الخدمات العامة، حتى لو فشلت في كثير من الأحيان في الممارسة العملية في الوفاء بهذه الالتزامات (انظر Albusu Ardigó and Chêne 2017). بالإضافة إلى ذلك، فإن العقد الاجتماعي الأساسي بين الدولة والمواطن عادة ما ينطوي على علاقة تنطوي على درجة معينة من مساءلة الحكام أمام المحكومين.

ومن ناحية أخرى، فإن العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تقدم الإغاثة في حالات الطوارئ لن تكون معتمدة على توفير هذه السلع والخدمات؛ كما أنها قد لا تكون مطلعة على معايير الشفافية والمساءلة. علاوة على ذلك، ونظراً لأن الدولة تعاني من ضغوط بسبب الأزمة الإنسانية، فإنها لا تستطيع ضمان الإشراف المناسب على الجهات الفاعلة غير الحكومية.

على هذا النحو، يمكن أن يساعد تطوير ونشر أطر الشفافية والنزاهة في وضع معايير واضحة متوقعة للجهات الفاعلة غير الحكومية العاملة في البيئات الإنسانية.

وبناءً على ذلك، أدرجت المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية الرئيسية في السنوات الأخيرة معايير النزاهة لمتلقي أموالها كجزء من إطار إدارة النزاهة الخاصة بها لتوجيه عملياتها في الأوضاع الإنسانية. في لبنان، على سبيل المثال، اشترط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي أن المنظمات غير الحكومية التي تسعى للحصول على أموال من الجهات المانحة الدولية للمساهمة في التعافي وإعادة الإعمار بعد انفجار ميناء بيروت يجب أن تلتزم بمعايير عالية من الشفافية والسلوك الأخلاقي (Uwaydah 2021). وبالمثل، في الصومال، قام إطار مساءلة الصندوق الإنساني الصومالي، وهي مبادرة تمولها 10 جهات مانحة لتخصيص الأموال لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، بتنفيذ نهج قائم على إدارة المخاطر يهدف إلى التخفيف من مخاطر العمل في بيئة صعبة (Devine 2021).

لذلك من المهم للجهات الفاعلة غير الحكومية العاملة في البيئات الإنسانية أن تتعرف على معايير الشفافية الحالية و ضمانات مكافحة الفساد وممارسات النزاهة الجيدة، والتي يمكن أن تساعد جميعها في الحد من المخاطر الائتمانية.

يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية نشر آليات شفافية وإفصاح استباقية مماثلة لتلك التي تستعملها الكيانات العامة، مثل إتاحة معلوماتها وإتاحتها بسهولة عند الاقتضاء ونشر معلومات معينة بشكل روتيني، بالإضافة إلى السماح لكل من الجهات المانحة والمستفيدين المستهدفين بمراقبة أنشطتهم (Blagescu et al. 2005: 23; 25; European Commission 2023).

إجابة مكتب المساعدة هذه هي محاولة لدعم هذه الجهات الفاعلة من خلال الإشارة إلى الأطر المرجعية الرئيسية في هذه المجالات والنظر في كيفية تفعيلها في الأوضاع الإنسانية.

تقدم الأقسام التالية لمحة عامة عن معايير الشفافية والممارسات الجيدة لمكافحة الفساد التي يمكن لهذه الجهات الفاعلة اتباعها عند تقديم الخدمات العامة في سياق المساعدات الإنسانية. يغطي القسم الفرعي الأول الممارسات غير القطاعية التي تنطبق على جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية. ويلى ذلك أقسام تنظر في معايير معينة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص على التوالي، قبل أن تختتم ببعض الملاحظات الختامية.

ويتضمن كل قسم لمحة موجزة عن معايير ومبادرات مكافحة الفساد والشفافية القائمة، بما في ذلك توصيات الإبلاغ والممارسات الجيدة الخاصة بكل قطاع. إضافة إلى ذلك، يغطي القسم عبر القطاعي أهمية تقييمات المخاطر والإبلاغ عن المخالفات.

وتوفرها للمبادرة (The IATI Story so Far). تقترح المبادرة أن يقوم كل كيان مُبلغ بتعيين مجموعة عمل أو فرد لقيادة عملية نشر البيانات بما يتماشى مع معايير المبادرة لضمان ألا يكون نشر المعلومات نشاطاً لمرة واحدة (IATI Preparing Your Organization). عندما لا تتمكن المنظمات المحلية من نشر البيانات بنفسها، يمكن نشر بيانات التمويل من قبل "ناشر ثانوي" (من الناحية المثالية، يتم الإبلاغ عن البيانات مرتين، مرة واحدة من قبل الجهة المانحة ومرة واحدة من قبل المتلقي) (Development Initiatives & UN OCHA 2017:10).

يدعو المعيار إلى توفير المعلومات بصيغة XML، مما يسمح بتبادل البيانات ومقارنتها ودمجها بسهولة مع البيانات الأخرى. تتم فهرسة البيانات المنشورة وفقاً لمعيار المبادرة وبواسطة فهرس سجل المبادرة؛ ويمكن البحث عنها وتحليلها من قبل أي شخص عبر بوابات مختلفة، مثل (IATI About) d-portal (IATI).

ينبغي على كل منظمة تقديم المعلومات التالية في تقاريرها (IATI Standard):

1. مجموع النفقات السنوية؛
2. الميزانية السنوية المخططة للسنوات الثلاث القادمة؛
3. الميزانيات المقررة موزعة حسب البلدان أو المناطق المستفيدة؛
4. وثائق المعلومات الأساسية، مثل التقارير السنوية القطرية؛
5. بيانات حول الأنشطة الفردية التي تمثل عملها الإنساني أو التنموي؛
6. المعلومات المالية الخاصة بالأنشطة؛
7. الأموال الواردة؛
8. المدفوعات - الأموال المحوَّلة إلى منظمات أخرى؛
9. نفقات؛
10. معلومات مهمة أخرى عن أنشطتها، مثل الموقع الملموس أو القطاع أو مجال السياسات، والنتائج والظروف.

يحتوي الجدول التالي على البيانات التي يمكن إبلاغها إلى المبادرة، وكذلك ما إذا كان حقل البيانات هذا يعتبر إلزامي النشر أو يوصى بنشره. يتم تضمين بيانات إضافية يمكن للمنظمات الإبلاغ عنها دون أن تكون إلزامية أو يوصى بنشرها. وتوصي بالبدء بالعناصر (الدنيا) الإلزامية والموصى بها.

في حين أن المنظمات الدولية تشكل جهات فاعلة رئيسية في الأوضاع الإنسانية، فإنها غالباً ما توجه مساعداتها من خلال الهياكل الحكومية أو الوسطاء مثل منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك الفروع المحلية لمنظمات المجتمع المدني الدولية، مثل المكتب الوطني للصليب الأحمر) وكيانات القطاع الخاص.

على هذا الأساس، لا تغطي المنظمات الدولية في هذه الإجابة. ومع ذلك، كما هو الحال مع أي جهة فاعلة أخرى في بيئة إنسانية، من المهم أن تكون المنظمات الدولية شفافة وأن تنشئ أنظمة قوية لإدارة النزاهة لإدارة مخاطر الفساد في عملياتها. وقد اعتمدت بالفعل عدة منظمات دولية، مثل البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سياسات إفصاح عن المعلومات (Blagescu et al. 2005:50)؛ ووكالات الأمم المتحدة مطالبة بمشاركة نفقاتها التفصيلية عبر معايير مثل مبادرة الشفافية الخاصة بالمعونة الدولية (IATI) (توصف المبادرة بالتفصيل في القسم التالي) وتقديم توزيع للنفقات العامة والأجور، وكذلك المبالغ التي يتم صرفها فعلياً في البلد الذي تجري فيه العمليات (Publish What You Fund 2020a:14).

للحصول على معلومات تستهدف المنظمات الدولية على وجه التحديد، يرجى الرجوع إلى تقرير المنظمات الدولية لرصد الالتزام القطاعي رفيع المستوى (2023)، وأنظمة إدارة النزاهة في بنوك التنمية متعددة الأطراف (2016) وأنظمة إدارة النزاهة في المنظمات متعددة الأطراف (2022).

الممارسات عبر القطاعية

معايير ومبادرات الشفافية

بالمقارنة مع الجهات الفاعلة الحكومية، هناك عدد أقل من المعايير والتوصيات الموحدة التي يمكن أن توجه الجهات الفاعلة غير الحكومية لتصبح أكثر مساءلة وشفافية.

الأداة الأكثر أهمية وشاملة للكيانات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية هي مبادرة الشفافية الخاصة بالمعونة الدولية، والتي تسعى إلى زيادة شفافية الموارد المتدفقة إلى البلدان النامية وتجمع بين الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وتشجع المبادرة جميع المنظمات على نشر المعلومات باستخدام معيار البيانات الخاص بالمبادرة وتوصي بتحديث معلومات الإنفاق كل ثلاثة أشهر على الأقل، حيث تنشر أكثر من 1,000 منظمة إنفاقها التنموي والإنساني

الجدول 1: بيانات تقرير مبادرة الشفافية الخاصة بالمعونة الدولية

R	متر	العنصر	الموضوع
	X	معرف مبادرة الشفافية الخاصة بالمعونة الدولية	إثبات الهوية
	X	المنظمة المُبلِغة	
	X	العنوان	معلومات النشاط
	X	الوصف	الأساسية
	X	حالة النشاط	
	X	تاريخ النشاط	
		المعلومات الخاصة بالتواصل	
		نطاق النشاط	
	X	المنظمات المشاركة	المنظمات المشاركة
X		البلد متلقي المعونة	معلومات جيوسياسية
X		أو المنطقة متلقي المعونة	
		الموقع	
	X	القطاع	التصنيفات
		علامة دالة على السياسة (سياسة أو موضوع يتناوله النشاط)	
		بطاقة تعريفية	
		نوع التعاون	
		نوع التدفق المعتاد (كيف يتم تمويل النشاط، التمييز بين المساعدة الإنمائية الرسمية والأنواع الأخرى لتدفق الموارد)	
		نوع التمويل المعتاد (على سبيل المثال، منحة، قرض، تخفيف ديون، إلخ)	
		نوع المعونة المعتادة (نوع المعونة المقدمة، مثل دعم الميزانية، وتخفيف عبء الديون، وما إلى ذلك)	
		وضع تقييد المعونة المعتادة (حيث تكون التزامات النشاط غير مقيدة أو مقيدة جزئياً)	
		بنود ميزانية الدولة	
		النطاق الإنساني	إنسانية
X		الميزانية	مالية
X		المعاملات	
		مصروفات مخطط لها	
		إنفاق استثماري	
		روابط المستندات	المستندات ذات الصلة
		النشاط ذو الصلة	علاقات
		بيانات قديمة	
		الشروط (هل للنشاط مشروطية؟ هل هناك شروط سياساتية، على سبيل المثال يجب تنفيذ سياسة معينة؛ شروط الأداء مثل بعض المخرجات أو النتائج التي يجب تحقيقها؛ والشروط الانتمائية، مثل بعض تدابير المساءلة العامة التي يجب استخدامها)؟	الأداء
		النتائج	

يستند الجدول إلى ما يلي: مبادرة الشفافية الخاصة بالمعونة الدولية: جميع معلومات النشاط التي يمكنك نشرها، وشروط المبادرة وتصنيفات الأنشطة الإضافية للمبادرة. سواء كانت البيانات إلزامية أو موصى بها تأتي من المبادرة، فإن البيانات التي لا تحتوي على معلومات حول هذه الخلايا تشير إلى عناصر إضافية يمكن للمنظمات الإبلاغ عنها ولكنها ليست الحد الأدنى الموصى به.

5. قابلة للمقارنة: تستخدم البيانات رموز المبادرة المتفق عليها لوصف الأنشطة، ويمكن تحديدها وتتبعها، في إشارة إلى بيانات المبادرة من المنظمات الأخرى؛
6. مفتوحة: يحتوي سجل المبادرة على روابط لبيانات المنظمة التي يمكن الوصول إليها (بدون كلمات مرور أو حواجز أخرى) ومنشورة بموجب ترخيص مفتوح للاستخدام المجاني.

لا ينبغي أن تشكل الشفافية مخاطرة أمنية، ويجب على المنظمات تقييم ما إذا كانت بعض الأنشطة تنطوي على مخاطر أمنية بسبب قطاعها أو نوعها أو موقعها وتقييم الآثار المحتملة لنشر هذه البيانات (IATI Preparing Your Organisation). وبالمثل، إذا كانت هناك مشكلات تتعلق بالسرية يجب مراعاتها، فيمكن للمؤسسات حذف بعض أو كل البيانات بعد وضع سياسة استبعاد لتبنيها. في أي سياسة استبعاد، يجب تقديم الأساس المنطقي لاستبعاد أنواع معينة من المعلومات إلى المبادرة وإعلانها (Development Initiatives & UN OCHA 2017:5).

وهناك أداة أخرى للإبلاغ، لا تقتصر على القطاع الإنساني، وهي **مبادرة الإبلاغ العالمية**، التي تسعى إلى مساعدة المنظمات على أن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة من خلال تزويدها بلغة مشتركة للإبلاغ عن تأثيرها. لديها معيار لمكافحة الفساد يحدد متطلبات الإبلاغ عن ممارسات مكافحة الفساد لأي نوع من المنظمات (GRI 205 2016). يحتوي الجدول 2 على المعلومات التي توصي بمبادرة الإبلاغ العالمية بالإفصاح عنها والتفاصيل المحددة التي يجب أن تحتويها.

يمكن للمنظمات الراغبة في الامتثال لمعيار الإبلاغ هذا أن تتبع دورات حول كيفية تنفيذه واستخدامه. يتم تقديم الدورات من قبل IATI وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و Humentum و Publish What You Fund.

يمكن استخدام المبادرة كصيغة للإبلاغ إلى خدمة التتبع المالي (FTS). في حين أن المبادرة إطار نشر تقني، فإن خدمة التتبع المالي منصة إعداد تقارير قياسية (مبادرات التنمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2017:6). الحد الأدنى لمتطلبات الإبلاغ عن FTS أكثر صرامة من معيار IATI (Development Initiatives & UN OCHA 2017:9).

على الرغم من أن الإبلاغ عن حقول البيانات المختلفة يعد خطوة مهمة، إلا أن هناك ثلاثة جوانب للشفافية يجب وضعها في الاعتبار عند الإبلاغ في قطاع التمويل الإنساني: إمكانية التتبع (من الجهات المانحة إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات)، والمجموع (يتم تغطية جميع تدفقات الموارد ذات الصلة) وحسن التوقيت (يتم تحديث التقارير) (Development Initiatives & UN OCHA 2017:4).

وبالمثل، تسلط مبادرة الشفافية الخاصة بالمعونة الدولية الضوء على أنه لكي تكون البيانات مفيدة، يجب أن تكون (الصفات الرئيسية لبيانات المبادرة):

1. في الوقت المناسب: يتم تحديثها بشكل متكرر؛
2. شاملة: يجب أن تكون البيانات دقيقة (تعكس عمل المنظمة)، وتغطي جميع أنشطة التعاون الإنمائي والأنشطة الإنسانية؛
3. تتطلع إلى المستقبل: الأنشطة الحالية والمقبلة، على مدى السنوات الخمس المقبلة؛
4. منظمة: بالصيغة الصحيحة (IATI XML) والصالحة؛

الجدول 2: معلومات مبادرة الإبلاغ العالمية

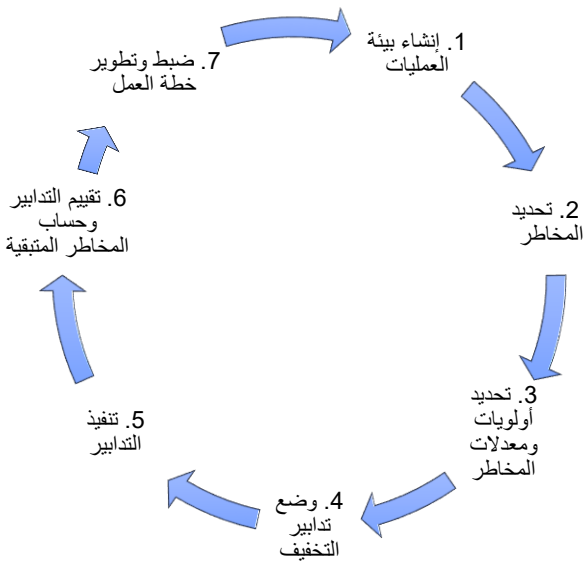
الإفصاحات على مستوى الإدارة	الإفصاحات الخاصة بالموضوع
إجراءات تقييم مخاطر الفساد ومعايير التقييم.	عدد ونسبة العمليات التي تم تقييمها على أنها معرضة لخطر الفساد وأهم المخاطر التي تم تحديدها. عدد وطبيعة حوادث الفساد المؤكدة. عدد حوادث الفساد المؤكدة التي تم فيها تأديب الموظفين أو فصلهم. عدد حوادث الفساد المؤكدة التي أدت إلى إنهاء العقود أو عدم تجديدها. القضايا القانونية العامة، ونتائجها، فيما يتعلق بالفساد المرفوع ضد المنظمة أو أي من موظفيها.
سياسة تضارب المصالح.	كيف تقوم المنظمة بتحديد وإدارة تضارب المصالح لموظفيها والأشخاص المرتبطين بأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها. عمليات لأعلى هيئة حوكمة لضمان تجنب تضارب المصالح وإدارته. تضارب المصالح الذي يتم إبلاغ أصحاب المصلحة به كحد أدنى فيما يتعلق بهيئة الحوكمة: - العضوية في مجالس متعددة؛ - الامتلاك حصص مع موردين وأصحاب مصلحة آخرين؛ - وجود مساهم مسيطر؛ - إفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة.
سياسة التبرعات الخيرية والرعاية التي توضح بالتفصيل كيفية تجنب استخدامها لتمرير الرشاوى.	عدد ونسبة أعضاء هيئة الحوكمة (مصنفة حسب المنطقة) والموظفين (مصنفة حسب الفئة والمنطقة) وشركاء الأعمال (أو أي نوع آخر من الشركاء) الذين تم إبلاغهم بسياسات وإجراءات مكافحة الفساد.
عدد ونسبة أعضاء هيئات الحوكمة والموظفين الذين تلقوا تدريباً على مكافحة الفساد (موزعين حسب الفئة والمنطقة).	عدد ونسبة أعضاء هيئات الحوكمة والموظفين الذين تلقوا تدريباً على مكافحة الفساد (موزعين حسب الفئة والمنطقة).
متى وكما يتم تقديم التدريب.	
أي مبادرات عمل جماعي لمحاربة الفساد تكون المنظمة جزءاً منها.	

يستند الجدول إلى GRI 205 2016 و GRI 102 2016.

المجتمع المدني (CMI & U4, n.d.; Chêne 2013; Bond et al. 2014; CHS Alliance 2018).

تعتمد طبيعة ومدى المخاطر على العديد من القضايا، بما في ذلك المجال الذي تعمل فيه المنظمة، ونوع المشاريع التي لديها، وحجم عملياتها (والمنظمة نفسها)، والبلد وحتى موقع العمليات المحدد (UN Global Compact 2013: 11). يجب أن يتضمن تقييم مخاطر الفساد تقييم مخاطر الاحتيال الذي يؤدي إلى تحديد ملف مخاطر الاحتيال واستراتيجية للتخفيف منه (Love - Grayer et al. 2023).

يمكن للمؤسسة إجراء تقييم المخاطر الخاص بها في الخطوات التالية:



رسم تخطيطي مبسط يستند إلى UNODC 2020; UN Global Compact 2013.

يسلط الرسم البياني الضوء على الطبيعة الدورية لتقييمات المخاطر، حيث من المتوقع أن تقوم المنظمات بتقييم التدابير التي نفذتها للحد من مخاطر الفساد وتعديلها عند الضرورة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تظهر مخاطر فساد جديدة بمرور الوقت، لذلك يجب تحديث تقييمات المخاطر بشكل دوري (UN Global Compact 2013: 11). وينطبق هذا بشكل خاص على الأوضاع الإنسانية، التي غالباً ما تتميز بتدفق الموارد وتقليص قدرات الرقابة. على هذا النحو، قد تكون إجراءات التشغيل الموحدة من حيث ضمانات مكافحة الفساد ومكافحة الاحتيال غير كافية عند العمل في بيئات إنسانية معقدة (UNODC 2020: 19).

في حين تركز مبادرة الشفافية الخاصة بالمعونة الدولية بشكل أكبر على التدفقات المالية للمنظمات العاملة في القطاع الإنساني، تركز مبادرة الإبلاغ العالمية على سياسات وأدوات النزاهة التي تمتلكها المنظمة للحد من الفساد والحد من مخاطره. ولهذا السبب، يمكن اعتبارها مكتملة، ويمكن لمختلف الجهات الفاعلة العاملة في القطاع الإنساني أن تقدم تقارير إلى كليهما أو تستخدم كليهما كقوائم مرجعية للبنود التي تحتاج إلى الإبلاغ عنها إلى هيئة رقابة، مثل جهة مانحة، أو إلى مؤسسة معنية بالمساءلة.

كحد أدنى، يجب أن يُطلب من الجهات الفاعلة غير الحكومية العاملة في الأوضاع الإنسانية الإبلاغ عما يلي:

- تمويلها والتدفقات المالية¹ الرئيسية إليها
- رقم مُعرّف المنحة (لمنظمات المجتمع المدني) ومعلومات التتبع المماثلة إذا كانت موجودة لزيادة إمكانية التتبع
- الغرض المقصود من الأموال وكيفية استخدامها (مفصلة قدر الإمكان)
- نتائج تقييم مكافحة الفساد وما تقوم به المنظمة للحد من مخاطر الفساد

ستختلف درجة التفاصيل وفقاً لحجم المنظمة ومشروعها (مشاريعها)، ولكن يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة بسهولة لأصحاب المصلحة المعنيين، مثل الجهات المانحة والمجتمعات المتضررة. يجب تقديم المعلومات على شكل بيانات مفتوحة قابلة للقراءة آلياً مثل XML. في نهاية المطاف، يجب أن تتوافق المعلومات المقدمة مع توصيات IATI بأن تكون مجموعة في الوقت المناسب، وشاملة، وتطوعية، ومنظمة، وقابلة للمقارنة، ومفتوحة (IATI Key Qualities of IATI Data).

تقييم المخاطر

تقييم المخاطر أداة منهجية تستخدمها المنظمات "لتحديد نقاط الضعف حيال الفساد داخل عملياتها ووضع استراتيجيات كفاءة ووعي تكلفة للتخفيف من نقاط الضعف أو المخاطر هذه". (UNODC 2020: 1).

تعتبر تقييمات المخاطر أساسية لتحديد علامات الخطر المحتملة ونقاط الفساد الساخنة وبالتالي إنشاء برنامج فعال لمكافحة الفساد للشركات الخاصة (UN Global Compact 2013; OECD, UNODC & WB 2013; Transparency International UK 2018) أو السلطات العامة (UNODC 2020) أو منظمات

¹ بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، من المرجح أن يكون هذا مانحاً، بينما بالنسبة للكيانات الخاصة قد يكون تدفق الإيرادات الذي تأتي منه الأموال للتدخل الإنساني.

الجهات الفاعلة الأخرى (European Banking Authority) (2023:20). وكجزء من هذا، يجب النظر في سياسات وفعالية مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في البلاد (European Banking Authority 2023:31).

يجب على الجهات الفاعلة غير الحكومية الانتباه إلى هذه المخاطر والنظر في أي صلات محتملة بالمنظمات المصنفة على أنها جماعات إرهابية على القوائم السوداء ذات الصلة. يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تقدم السلع والخدمات في الأوضاع الإنسانية، على سبيل المثال، التحقق من أحدث تقارير وتوصيات مجموعة العمل المالي للولاية القضائية التي تعمل فيها. يمكن للمنظمات أيضاً الرجوع إلى التقييم السنوي لليوروبول للتهديدات الإرهابية الإقليمية، والتحذيرات من الإرهاب وأنظمة العقوبات المالية، والتقارير الإعلامية ذات الصلة للقطاع والولاية القضائية، وتنبهات وتقارير إنفاذ القانون والمراجعات المواضيعية من قبل السلطات المختصة الأخرى (FATF 2019:23; European Banking Authority 2023:21-22). بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات النظر في تقييم المخاطر فوق الوطنية للمفوضية الأوروبية وقائمة البلدان الثالثة عالية المخاطر، وقائمة الإرهاب التابعة للمجلس الأوروبي، وتقييمات المخاطر الوطنية للحكومات، والتنبيهات، وبيانات السياسات والمذكرات للنشريات ذات الصلة والمعلومات الواردة من وحدات الاستخبارات المالية (FIUs) (European Banking Authority 2023:25).

تحتاج المنظمات التي تقدم التمويل أو التعاقد من الباطن لتقديم الخدمات والسلع إلى فحص شركاء الأعمال المحتملين (Jenkins et al. 2020: 16) يجب عليهم بذل العناية الواجبة بشأن المنظمة التي سيعملون معها، وعند الاقتضاء، محاولة تحديد مالكيها المستفيد فعلياً (IMF n.d.; European Banking Authority 2023:24).

سيطلب التقييم الشامل للمخاطر حتماً موارد، بما في ذلك وقت الموظفين والمستشارين الخارجيين المحتملين (UNODC 2020: 8)، مما يجعل من الصعب إنجاز ذلك في منظمات المجتمع المدني الصغيرة التي تعمل في سياقات صعبة. وبهذا المعنى، من المهم التفكير في إدارة مخاطر الفساد والاحتيال وليس القضاء عليها تماماً (Devine 2021: 4). إذا اعتبرت تقييمات المخاطر مستهلكة للوقت وتتطلب فريقاً مخصصاً لتنفيذها، فقد يتم ردع منظمات المجتمع المدني الصغيرة حتى عن محاولة إجرائها. حتى المنظمات الكبيرة قد لا يكون لديها الوقت اللازم لإجراء مثل هذا التقييم إذا كانت الظروف الإنسانية تتطلب اتخاذ إجراءات فورية.

وبهذا المعنى، ينبغي تشجيع جميع المنظمات على إجراء تقييم سريع للمخاطر على الأقل لتحديد أبرز المخاطر وأشدّها، والتشاور مع مصادر المعلومات ذات الصلة لتجنب تمويل الإرهاب، وخاصة تقارير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

تتمثل الخطوة الأولى لأي تقييم جيد للمخاطر في فهم المنظمة والبيئة التي تعمل فيها، بما في ذلك شركائها التجاريين في القطاعين الخاص والعام (UN Global Compact 2013: 10). يأتي بعد ذلك تحديد المخاطر المحددة، مع التركيز على كل من المخاطر الداخلية في مجالات المشتريات والموارد البشرية وتمويل المشاريع وإدارة الأصول بالإضافة إلى المخاطر الخارجية المتعلقة بالتعامل مع الشركاء والعملاء والمواطنين (CMI & U4 n.d.; Love-Grayer et al. 2023).

بمجرد إعداد جرد لجميع مخاطر الفساد، فإن الخطوة التالية هي تحديد مصادر المخاطر ونوعها – المؤسسية أو البرمجية أو السياقية – وكذلك احتمالها وشدتها على نتيجة المشروع والمنظمة نفسها (CMI & U4 n.d., UNODC 2020: 21). يمكن تحديد احتمال وجود خطر، على سبيل المثال، من خلال الأحداث السابقة، والمعلومات الحالية عن الفساد، والعوامل السياقية المحلية وعمليات الشركاء، ويجب تقييمها دون النظر في الضوابط التي قد تكون المنظمة قد وضعتها للتخفيف من حدتها (CMI & U4 n.d.; UN Global Compact 2013).

بناءً على هذا التقييم، يجب على المنظمات وضع أو تحديث مدونات قواعد السلوك لتعريف الفساد بوضوح وتحديد التزامات كل من الموظفين والشركاء. وينبغي على الجهات الفاعلة غير الحكومية التأكد من دمج المعايير المناسبة في قوانين الامتثال والتدريب وتقييم الأداء وأنظمة الحوافز (Nielsen 2017:131).

تُنصح المنظمات بإعطاء الأولوية لتدابير التخفيف من مخاطر الفساد التي ظهرت في الخطوة السابقة على أنها أكثر احتمالاً وشدّة (UNODC 2020: 20). ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في سياق الأزمات الإنسانية لأن ضيق الوقت قد يجعل من المستحيل مواجهة كل خطر من مخاطر الفساد ووضع تدابير تخفيف مناسبة لكل منها.

على المستوى التشغيلي، يجب وضع ضمانات مخصصة لمكافحة الفساد لكل تدخل في سياق إنساني ومشاركتها مع جميع أعضاء المنظمة (Transparency International 2010: 11, 57).

وأخيراً، فإن النقطة التي يجب مراعاتها في مرحلة التقييم هي تعرض المنظمة للمخاطر المتعلقة بتمويل الإرهاب، والتي يعرّفها صندوق النقد الدولي (دون تاريخ) بأنها "التماس الأموال أو جمعها أو توفيرها بنية استخدامها لدعم الأعمال أو المنظمات الإرهابية. وقد تأتي الأموال من مصادر مشروعة وغير مشروعة على حد سواء". ينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني حذرة بشكل خاص وتقييم عملياتها وتمويلها لتجنب استغلالها كقنوات لتمويل الإرهاب (FATF 2012-2023:13, 59).

يتعين على المنظمات تقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي يمكن أن تنشأ بسبب طبيعة أنشطتها وعلاقاتها التجارية ومعاملاتها مع

توصي منظمة الشفافية الدولية (2022: 11) بأن تعين المنظمات شخصاً أو إدارة محايدة تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات والموارد الكافية لتكون مسؤولة عن نظام الإبلاغ عن المخالفات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات أيضاً توجيه موظفيها إلى قنوات الإبلاغ الخارجية حيث قد تكون هناك حالات قد يفضل فيها الأشخاص، حتى مع وجود النظام الصحيح، الكشف عن المعلومات لأطراف خارجية (Maslen 2023:2).

علاوة على ذلك، يتم تشجيع الجهات الفاعلة العاملة في القطاع الإنساني على وضع آليات للشكاوى في متناول المجتمعات المتضررة حتى يتمكن المستفيدون من تقديم شكاوى عندما يشهدون أو يعانون من فعل فساد أو مخالفات أخرى (Transparency International 2010: 51; CHS Alliance 2014: 14).

قد لا يكون لدى الجهات الفاعلة غير الحكومية العاملة في البيئات الإنسانية – ولا سيما منظمات المجتمع المدني الصغيرة أو المنظمات المجتمعية - القدرة الداخلية الكافية لوظيفة الإبلاغ عن المخالفات أو آلية التظلم المستقلة، وفي هذه الحالة قد يكون من المستحسن تعيين قناة أو هيئة خارجية (مثل جهة مانحة) علناً يمكن تقديم تقارير المخالفات إليها. في حين أن آليات الإبلاغ الداخلية والخارجية ممكنة، ينبغي على الجهات الفاعلة غير الحكومية العاملة في السياقات الإنسانية ضمان وصول المتضررين من عملهم إلى قناة للإبلاغ عن أي مخالفات بأمان، وكذلك التأكد من وجود نظام قائم للإقرار بالاستلام ومعالجة التقارير والتحقيق واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة.

بعض التحديات التي تواجه عادة أثناء إنشاء نظام فعال هي قنوات الإبلاغ عن المخالفات التي يتعذر الوصول إليها، والإدارة غير الفعالة للتقارير والانتقام من الشخص الذي أبلغ عن الحالة (Maslen 2023:3). وستكون هذه التحديات أكثر بروزاً في الأزمات الإنسانية، حيث سيواجه الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة وغير مستقرة صعوبة في الوصول إلى المقر الرسمي، وقد يكونون أكثر خوفاً من الانتقام المحتمل – مثل منع وصولهم إلى السلع والخدمات الحيوية – أكثر مما يكون عليه الحال في الظروف العادية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون موظفو المنظمة مرهقين في العمل في السياق الإنساني، ويمكن أن تؤدي معالجة الحالات المبلغ عنها إلى إسقاط قائمة أولوياتهم، مما يعطي الانطباع بأن هذا ليس مهماً أو أن الإبلاغ لا يؤدي إلى التحقيق والعقوبات.

تتمثل الخطوة الأولى لمواجهة هذه التحديات في توفير قنوات مختلفة للإبلاغ عن المخالفات تشمل آليات مكتوبة وشفوية (Maslen 2023:9). يمكن أن يؤدي توفير صناديق التقارير، حيث يتم تقديم الخدمة، إلى تسهيل الوصول، ولكن يمكن أيضاً أن تكون مرئية بشكل صارخ وتمنع بعض الأشخاص من استخدامها. يمكن أن توفر تطبيقات الهواتف الذكية، والنماذج الموجودة عبر الإنترنت، والإبلاغ عن طريق الرسائل القصيرة (UNODC

وأخيراً، في الأوضاع الإنسانية التي يكون فيها حاجة إلى إعادة الإعمار، من المهم أن يكون هناك نهج وقائي واستراتيجي لهذا القطاع على وجه التحديد حيث تتدفق مبالغ كبيرة من المال إلى قطاع معرض بالفعل للفساد في ظل الظروف العادية. وينبغي أن يشمل ذلك إعطاء أصحاب المصلحة أدواراً ومسؤوليات واضحة ومحددة وموثقة تكون بمثابة خط أساس للتنفيذ؛ وإجراء عمليات تدقيق مفاجئة، وغيرها من الإجراءات التي يمكن أن تمنع أعمال الفساد؛ وكذلك وضع ضوابط صريحة لمكافحة الفساد، مثل تحديد نطاق الاستخدام المسموح به وغير المسموح به للأموال وضمان شفافية صنع القرار والمحاسبة (Love - Grayer et al. 2023).

أنظمة الإبلاغ عن المخالفات

ينبغي على الجهات الفاعلة غير الحكومية العاملة في السياقات الإنسانية إنشاء آليات تسمح للناس بالإبلاغ عن حوادث الفساد والاستجابة لها (CMI & U4 n.d.). وقد أظهرت الأبحاث أن "المعلومات التي يقدمها الأفراد هي واحدة من أكثر الطرق شيوعاً – إن لم تكن الطريقة الأكثر شيوعاً – التي يتم بها تحديد الاحتيال والفساد والأشكال الأخرى من المخالفات" (UNODC 2015:3).

يمكن لآليات الإبلاغ القوية عن المخالفات أن تسهل هذا الإبلاغ، و "يجب أن تكون مصممة لتلقي ومعالجة التقارير بشأن المخالفات، سواء كانت فعلية أو محتملة، مثبتة أو مشتبهاً بها بشكل معقول" (ICC 2022: 2) و "تمكين الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة من التحدث عن المخالفات" (Transparency International 2022: 7).

ولتحقيق وظيفتها، يجب أن تكون آليات الإبلاغ عن المخالفات مألوفة ويسهل الوصول إليها من قبل جميع الموظفين (بما في ذلك المتدربين والمتطوعين) وكذلك الأطراف الثالثة والجمهور عند الاقتضاء. ويشمل ذلك نشر إرشادات حول كيفية معالجة المنظمة لتقارير المخالفات والرد عليها (Transparency International 2022). بالإضافة إلى توفير قناة للإبلاغ عن المخالفات، يجب أن تحمي أنظمة الإبلاغ عن المخالفات أولئك الذين يكشفون عن المخالفات من الانتقام ويجب أن تؤدي التقارير الموثقة عن سوء الممارسة إلى اتخاذ إجراءات علاجية ملموسة عندما يكشف التحقيق عن الفساد (Transparency International 2010:19; ICC 2022:3). يمكن أن تشمل الإجراءات التصحيحية معاقبة الجناة وتعويض الأشخاص المتضررين وتصحيح أي أوجه قصور منهجية (Transparency International 2022: 12-13).

يجب أن تشمل حماية المبلغين عن المخالفات جعل الإبلاغ مجهول الهوية ممكناً، والإقرار باستلام تقاريرهم والتحقيق في التقارير بطريقة سرية وفي الوقت المناسب (ICC 2022: 3; Transparency International 2022: 11-13).

20:201) بدائل مفيدة. من المهم أن توفر هذه الآليات السرية، وعند الضرورة، عدم الكشف عن الهوية.

وأخيراً، ينبغي لآليات الإبلاغ عن المخالفات أن تراعي الفروق بين الجنسين وأن تصمّم بطريقة تسمح للنساء بالإبلاغ عن سوء السلوك بأمان. يمكن أن يشمل ذلك تعيين موظفات لتلقي التقارير من العميلات الإناث، واستخدام اللغة والتواصل الشاملين، وتصميم أماكن يمكن الوصول إليها، مثل توفير المناطق التي يمكن فيها رعاية أطفال الشخص المبلغ أثناء قيامهم بالإفصاح، والتنسيق مع مؤسسات الدولة التي تتعامل مع الجرائم المرتكبة بحق المرأة (Zuñiga 2020).

يمكن العثور على معلومات إضافية وإرشادات محددة لتنفيذ أنظمة جيدة للإبلاغ عن المخالفات في الوثائق التالية أنظمة الإبلاغ عن المخالفات الداخلية: مبادئ أفضل الممارسات للمنظمات العامة والخاصة (2022)، دليل الموارد حول الممارسات الجيدة في حماية الأشخاص المبلغين (2015)؛ إرشادات حماية المبلغين عن المخالفات (2022) والتحدث من أجل الصحة! إرشادات لتمكين حماية المبلغين عن المخالفات في قطاع الرعاية الصحية (2021).

منظمات المجتمع المدني

مبادرات مكافحة الفساد والحكم الرشيد لمنظمات المجتمع المدني العاملة في الأوضاع الإنسانية

ظهر العديد من المبادرات لتعزيز الشفافية والمساءلة بين منظمات المجتمع المدني مع مرور الوقت. بشكل عام، تزوّد منظمات المجتمع المدني بمبادئ توجيهية لتطوير سياسات الشفافية والنزاهة. يغطي هذا القسم بعضاً من أهمها التي تستهدف منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المساعدات الإنسانية. وتركز هذه المبادرات على كيفية تحسين المساءلة في مجال المساعدة الإنسانية، سواء من حيث استجابة منظمات المجتمع المدني لاحتياجات السكان المتضررين أو الشفافية والمسؤولية في استخدامها للموارد.

تحالف المعايير الإنسانية الأساسية عبارة عن شبكة عالمية من المنظمات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية والمساعدة الإنمائية، تضم 173 عضواً، بما في ذلك جمعيات الصليب الأحمر الوطنية والأمانة الدولية لمنظمة كير (CARE) ومنظمة إنقاذ الطفولة الدولية. وتسعى إلى تعزيز مساءلة المنظمات العاملة في الأوضاع الإنسانية من خلال دعمها لتنفيذ المعيار الإنساني الأساسي بشأن الجودة والمساءلة من خلال سياساتها وعملياتها وبرامجها.

يحتوي هذا المعيار الطوعي على تسعة التزامات لمساعدة المنظمات على تحسين جودة وفعالية مساعداتها. يمكن لمنظمات المجتمع المدني إما التقييم الذاتي لكيفية أدائها أو طلب التحقق المستقل والتصديق على تقدمها. الالتزام التاسع ذو أهمية خاصة، وينص على ما يلي (CHS Alliance 2014:18):

"يمكن للمجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمة أن يتوقعوا من المنظمات التي تساعدهم إدارة الموارد بفعالية وكفاءة وأخلاق."

لوفاء بهذا الالتزام، يجب على منظمات المجتمع المدني التأكد من أن المجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمة على دراية بميزانية الإغاثة و/أو إعادة الإعمار المخصصة لمجتمعهم، ومعدلات الإنفاق والنتائج المحققة. وبالتالي يجب استخدام الموارد ومراقبتها وفقاً للخطط والميزانيات والأطر الزمنية المتفق عليها (CHS Alliance 2018:33).

بالإضافة إلى تحالف المعايير الإنسانية الأساسية، فإن **Groupe URD** (الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية) و **Sphere** هما لاعبان مهمان. تساعد مجموعة URD المنظمات على وضع سياسات لتعزيز الجودة والمساءلة كجزء من إطار مساءلة قوي (Groupe URD 2018:34). أصدرت **Sphere** كتاباً يجمع بين مبادئ الجودة ومعايير المساءلة للاستجابات الإنسانية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المعيار الإنساني الأساسي.

المعيار العالمي لمساءلة منظمات المجتمع المدني هو مجتمع مكون من تسع شبكات للمجتمع المدني، بما في ذلك 'المساءلة الآن' و'التفاعل'. تم إطلاق أحدث معيار عالمي في عام 2017 ويتكون من 12 التزاماً بالمساءلة منظمة في ثلاث مجموعات: ما الذي تريد منظمات المجتمع المدني تحقيقه، وكيفية التعامل مع التغيير وكيفية تغيير الممارسات الداخلية. تتعلق ثلاثة التزامات على وجه التحديد بالشفافية والمساءلة (معيار منظمات المجتمع المدني، دون تاريخ):

8. سنكون شفافين بشأن من نكون وما نفعله وبشأن نجاحاتنا وإخفاقاتنا.
10. سنعالج مواردنا بمسؤولية لبلوغ أهدافنا وخدمة الصالح العام.
12. سنضمن خضوع إدارتنا وحوكمتنا للمساءلة."

على الرغم من أنه لا يوفر قائمة مرجعية من حيث المعلومات التي يجب الإبلاغ عنها، إلا أن المعيار يقدم مجموعة من الأسئلة التوجيهية التي يجب على منظمات المجتمع المدني معالجتها لضمان الوفاء بهذه الالتزامات. على سبيل المثال، ينبغي على منظمات المجتمع المدني النظر في كيفية مشاركة المعلومات، ومن خلال أي قنوات، وما هي الضوابط المعمول بها لمنع الفساد (معيار منظمات المجتمع المدني، دون تاريخ). كما يوفر المعيار

9. الانتماء إلى طرف ثالث؛
10. الكشف عن هوية كل جهة مانحة توفر أكثر من 10٪ من دخل المنظمة.

شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في العمل الإنساني هي شبكة عالمية أخرى من منظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والأكاديميين، والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في المساعدات الإنسانية، وهي مكرسة لتحسين الاستجابات للآزمات الإنسانية. وهي تضم 88 عضواً كامل العضوية و17 عضواً منتسباً، من بينهم الوكالة الإسبانية للمعونة الإنمائية، ومنظمة كير الدولية، والمفوضية الأوروبية، ومجموعة URD، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود، واليونيسيف. وهي توفر مكتبة للتقييمات المتعلقة بالعمل الإنساني، وتجري أبحاثها الخاصة وتيسر التعلم بين أعضائها.

ويركز **الميثاق من أجل التغيير**، الذي أقرته أكثر من 640 منظمة وطنية ومحلية، على جعل الجهات الفاعلة الوطنية المتمركزة في الجنوب أكثر بروزاً في الاستجابات الإنسانية. كجزء من هذا الجهد، تتمثل النقطة 3 من الميثاق في "زيادة الشفافية بشأن تحويلات الموارد إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية"، بما في ذلك نشر هذه الأرقام (Charter 4 Change) (2019).

مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث هي مدونة طوعية توفر إرشادات بشأن تقديم العمل المبدئي والإنساني. مع ما يقرب من ألف موقع، بما في ذلك العديد من المكاتب الوطنية لمنظمة أوكسفام ومنظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة قرى الأطفال، توفر المدونة مجموعة من المعايير لتقديم المساعدات الإنسانية، والتي تشمل المساءلة أمام كل من أولئك الذين تسعى منظمات المجتمع المدني إلى مساعدتهم والجهات المانحة من خلال الإبلاغ عن أنشطة المنظمة من منظور مالي وكذلك من منظور الفعالية (IFRC & ICRC 1994:4).

هذه ليست سوى أمثلة قليلة توضح عدد المبادرات والمبادئ التوجيهية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني الانضمام إليها واتباعها لتحسين مساءلتها وشفافيتها في تقديم المساعدات الإنسانية.

في الأساس، تؤكد هذه المنظمات على أهمية أن تكون خاضعة للمساءلة وشفافة أمام الجهات المانحة والمجتمعات التي تعمل معها. وفي حالات الطوارئ الإنسانية، قد يكون من الصعب تحويل الالتزامات الأوسع نطاقاً إلى إجراءات تنفيذية، ولذلك فإن التوصية الجيدة هي الإبلاغ عن النقاط العشر التي توصي بها مبادرة 'مجتمع مدني شفاف' (Transparente)

العالمي لمنظمات المجتمع المدني أدوات لمساعدة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ المعيار في ممارساتها وفي أن تصبح أكثر عرضة للمساءلة. يسمح التطبيق المصاحب، **Rendir Cuentas**، للمؤسسات بإجراء تقييم ذاتي حسب الممارسات الجيدة المنصوص عليها في المعيار.

يدعو **ميثاق مساءلة المنظمات غير الحكومية الدولية** الموقعين عليه إلى تقديم تقرير سنوي عن مهمتهم، وقيمهم، وأهدافهم، والنتائج المحققة، والأثر البيئي، وهيكلية الحوكمة وعملياتها، وشاغلي المناصب الرئيسية، ومصادر التمويل، والأداء المالي، وكذلك تفاصيل الاتصال والامتثال للميثاق. كما يتطلب من المنظمات المشاركة التكليف بمراجعة مستقلة لتقريرها المالي السنوي (INGO 2005).

'المساءلة الآن'، التي حلت محل ميثاق مساءلة المنظمات غير الحكومية الدولية، هي منصة شاملة لعدة قطاعات طورت مجموعة من التزامات المساءلة لمنظمات المجتمع المدني وهي جزء من المعيار العالمي لمنظمات المجتمع المدني. وتضم المنظمة 20 عضواً، من بينهم منظمة العفو الدولية، ومنظمة قرى الأطفال SOS، ومنظمة الشفافية الدولية. وكجزء من التزامها العاشر، تتعهد منظمات المجتمع المدني المشاركة بالامتثال لمعايير المحاسبة المهنية، ووضع ضوابط مالية صارمة والإبلاغ بطريقة مفتوحة وشفافة عن مصادر تمويلها وكيفية إدارة شؤونها المالية (Accountable Now n.d: 14). يُطلب من أعضاء 'المساءلة الآن' تقديم تقرير عن جميع الالتزامات الاثني عشر سنوياً.

شبكة التدقيق الداخلي للجمعيات الخيرية (CIAN) في المملكة المتحدة هي مجموعة مستقلة من المتخصصين في التدقيق الداخلي الذين يعملون في القطاع الخيري لتعزيز أفضل الممارسات في التدقيق الداخلي ومراقبة المنظمات غير الربحية.

مبادرة مجتمع مدني شفاف (Transparente Zivilgesellschaft) هو مشروع أطلقه الفرع الألماني لمنظمة الشفافية الدولية. إنه تحالف مجتمع مدني توافقت فيه الجهات الفاعلة المشاركة البالغ عددها 1,785 على نشر معلومات حول منظماتها فيما يتعلق بكل مجال من المجالات العشرة التالية (Initiative. Transparente Zivilgesellschaft n.d)

1. الاسم، والمكتب المسجلن والعنوان، وسنة التأسيس؛
2. النظام الأساسي والأهداف التنظيمية؛
3. البيانات الضريبية؛
4. أسماء ووظائف صانعي القرار الرئيسيين؛
5. تقرير عن الأنشطة؛
6. هيكلية الموظفين؛
7. مصادر التمويل؛
8. تخصيص (توزيع) الموارد؛

(Zivilgesellschaft)، لأن هذه المعلومات ينبغي أن تكون متاحة بسهولة، مما يسهل الامتثال لشرط الإبلاغ هذا.

في الأقسام الفرعية التالية، ستغطي الوثيقة ممارسات أكثر تحديداً يمكن لمنظمات المجتمع المدني دمجها لتصبح أكثر مساءلة وشفافية في أنشطتها.

الممارسات الرامية إلى كبح الفساد

كما هو موضح في القسم السابق، يجب على المنظمات إجراء تقييمات للمخاطر لتصميم وتنفيذ تدابير لمنع الفساد. يقدم هذا القسم بعض الأمثلة على الممارسات التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني تنفيذها في مجالات المخاطر الأكثر شيوعاً، مثل المشتريات، والإدارة المالية، بالإضافة إلى تدابير معالجة المخاطر، بما في ذلك المراقبة. تأخذ التدابير في الاعتبار خصوصية الأوضاع الإنسانية وتناقش كيف يمكن تكيفها أو ما هي الأحكام المحددة التي يمكن تنفيذها للتعامل مع سياق التوتر. ومع ذلك، فإن هذه القائمة ليست شاملة ويجب على منظمات المجتمع المدني تقييم ممارساتها فيما يتعلق بمخاطر الفساد لتحديد ضمانات مكافحة الفساد المناسبة.

تتمثل الخطوة الأولى لمعالجة مخاطر الفساد في تحديد السلوكيات التي لن يتم التسامح معها بوضوح. يمكن القيام بذلك في مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمنظمة. يجب أن تعطي إجراءات منع الفساد تعريفات وأمثلة واضحة لما يشكل الرشوة وتضارب المصالح، عندما يمكن للموظفين أو لا يمكنهم قبول أو تقديم هدية أو ضيافة، وكيف يجب أن يستجيب الموظفون إذا تم عرض رشوة أو طلبها، وكذلك النص على العقوبات على السلوك الفاسد (Bond et al. 2014:10-11).

لحد من تضارب المصالح، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تطلب الإفصاح السنوي عن بيانات المصالح لجميع الموظفين والإعلان عن أصول أصحاب المناصب الإدارية (Transparency International 2010: 93; Chêne 2013 5:).

أحد المجالات التي تنطوي على مخاطر فساد عالية هو المشتريات، ويجب أن تلتزم منظمات المجتمع المدني التي تتعاقد من الباطن لتوفير السلع أو الخدمات في الأوضاع الإنسانية بإجراءات مفتوحة وتنافسية، وتجنب تقديم عطاءات واحدة حيثما أمكن وتوثيق قرارها باختيار الفائز (Chêne 2013: 6).

لا ينبغي إهمال العناية الواجبة بشركاء الأعمال المحتملين، ويتم تشجيع المنظمات على وضع قوائم بالموردين الموثوقين الذين يمكن استدعائهم في وقت قصير في حالات الطوارئ الإنسانية (Jenkins et al. 2020: 16; Bond et al. 2014:3, 11).

كما يمكن أن تتضمن اتفاقيات الشراكة والعقود مع الموردين أو الأطراف الثالثة الأخرى بنوداً لمكافحة الرشوة ومنع الفساد. وعلاوة على ذلك، ينبغي تدريب الموظفين والشركاء على مدونة قواعد السلوك والامتثال وتدابير مكافحة الفساد (Transparency International 2010: 99).

للإشراف على الاستخدام السليم للأموال، يتم تشجيع منظمات المجتمع المدني على وضع بروتوكولات إدارة مالية وضوابط داخلية قوية، بما في ذلك إجراءات ملموسة للموافقة على النفقات (FATF 2015: 22، 52). وتشمل الممارسات الجيدة الفصل بين المهام الرئيسية، ولا سيما مهام الفرق المالية وفرق صنع القرار التي توظف الموظفين وتختار الموردين؛ واشتراط توقيعين للمصروفات؛ ونشر البيانات المالية السنوية للإيرادات والنفقات؛ والتكليف بإجراء مراجعات خارجية للتقارير المالية (Transparency International 2010; Chêne 2013: 6).

نظراً لأن العديد من المعاملات في الأوضاع الإنسانية تتطلب استخدام النقد، يُنصح بأن تحتفظ منظمات المجتمع المدني بسجلات مفصلة لجميع المعاملات النقدية المادية والمقايضة. لهذا، يمكنهم تطبيق إجراءات محددة على العمليات النقدية فقط، وطلب الإيصالات والإصرار على الوثائق الداعمة لجميع النفقات (Transparency International 2010: 99).

يوصى بتنفيذ نظام لتتبع الموارد للمساعدة في اكتشاف ما إذا كانت الموارد قد تم اختلاسها أو إنفاقها لغير الأغراض المحددة لها. نظراً لأن منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات المجتمع المدني الصغيرة والمحلية، قد تكون مثقلة بالفعل في الأوضاع الإنسانية، يمكنها استخدام البرامج الحالية لتتبع كيفية استخدام مواردها (يمكن العثور على قائمة بعينة من البرامج هنا). من خلال تنفيذ نظام التتبع، يمكن للمؤسسة التأكد من العثور على جميع البيانات ذات الصلة في مكان واحد، بما في ذلك الجداول الزمنية الأصلية والمدفوعات المتوقعة وغيرها من المعلومات ذات الصلة، والتي يمكن أن تساعد في تحديد مواقع الخطر.

ويمكن لعمليات التدقيق – سواء كانت داخلية أو خارجية أو اجتماعية² – أن تساعد بالمثل في الكشف عن الممارسات الخاطئة، وإثبات الامتثال للمعايير المالية والأخلاقية ذات الصلة،

لأشخاص المتضررين من التدخل فرصة التعبير عن آرائهم. تساعد عمليات التدقيق الاجتماعي في قياس فعالية مشاريع المساعدة الإنسانية ودرجة مشاركتها الشاملة (مجموعة أدوات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2021).

² يتم إجراء عمليات التدقيق الداخلي من قبل الموظفين داخل المنظمة وتركز عادة على قياس الأداء الحالي لتحديد مجالات التحسين. يتم إجراء المراجعات الخارجية من قبل محاسبين مستقلين ويفحصون دقة وصحة البيانات المالية (أدوات المحاسبة 2023). تعتبر عمليات التدقيق الاجتماعي أداة لتقييم تأثير عمل المنظمة على المجتمعات، ويجب أن تكون تشاركية للغاية، مما يتيح

في جميع الحالات، يجب توضيح توقع الشفافية لجميع الشركاء بالإضافة إلى حقيقة أنه حتى لو لم تكن العناية الواجبة المسبقة شاملة، فسيتم التحقق من استخدام الأموال لاحقاً (مثل استخدام عمليات التدقيق السابقة) وسيتم معاقبة أي سوء استخدام للأموال (Jenkins et al. 2020: 28).

إحدى الطرق لضمان معرفة كل من الشركاء والموظفين بأنهم سيخضعون لمعايير عالية من النزاهة تتمثل في طلب الإبلاغ عن الحد الأدنى من العناصر الأساسية في المراحل المبكرة من الأزمة، للإشارة إلى الالتزام بالشفافية. ويمكن أن يشمل هذا الحد الأدنى من الإبلاغ مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني، وقائمة المبالغ المستلمة، وكذلك الغرض منها واستخدامها، وتقرير الأنشطة.

عندما تمنع طبيعة حالة الطوارئ منظمة المجتمع المدني من اتباع إجراءات الشراء المعيارية، مثل التماس عطاءات متعددة، يجب على المنظمة المتعاقدة توثيق جميع معلومات الشراء ذات الصلة والأساس المنطقي للمورد المختار. وهذا يمكن أن يزيد من الشفافية مع زيادة احتمال معاقبة أي مخالفة بمجرد انتهاء حالة الطوارئ.

القطاع الخاص

مبادرات مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة للجهات الفاعلة في القطاع الخاص العاملة في الأوضاع الإنسانية.

يمكن للشركات الخاصة التي تقدم السلع والخدمات في الأوضاع الإنسانية الرجوع إلى المعايير الدولية الحالية ومبادرات الحوكمة الرشيدة للقطاع الخاص بما في ذلك [الاتفاق العالمي للأمم المتحدة](#)، ومبادرة [الشراكة ضد الفساد \(PACI\)](#) من المنتدى الاقتصادي العالمي ومبادرة [الإبلاغ العالمية \(GRI\)](#)، ومعايير ISO. يقدم هذا القسم لمحة عامة عن أهم الأدوات الناشئة عن المبادرات السابقة، والتي يمكن للشركات الخاصة اعتمادها في سياق تقديم المساعدات الإنسانية.

يتضمن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مبدأ يتطلب من الشركات العمل بنشاط ضد الفساد بجميع أشكاله، ليس فقط من خلال تجنب ارتكاب مثل هذه الأعمال بأنفسهم، بل أيضاً من خلال ضمان عدم حدوث الفساد داخل سلاسل التوريد الخاصة بهم (UN Global Compact n.d).

وتتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مادة بشأن القطاع الخاص يمكن استخدامها كمبدأ توجيهي بشأن ما ينبغي أن تفعله الشركات الخاصة لمنع الفساد. وتشمل التدابير ذات الصلة ما يلي: (UNODC 2004: 14):

والمساعدة في تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة (Transparency International 2010: 39).

لكن في البيانات التي يكون فيها الوقت والموارد مقيدة بشدة، كما هو الحال أثناء الأزمة الإنسانية، قد تستغرق عمليات التدقيق وقتاً طويلاً أو تكون ممكنة فقط بعد تقديم الخدمات. وبالتالي، يتم تشجيع منظمات المجتمع المدني على إتاحة جميع البيانات ذات الصلة من خلال الإبلاغ عنها بنفسها.

من المهم أن نضع في اعتبارنا أنه في سياقات معينة، يمكن أن تكون الشفافية الكاملة ضارة بمنظمات المجتمع المدني وموظفيها وتعرضهم للخطر، خاصة عندما تكون المعلومات المتعلقة بمصادر التمويل متاحة للجمهور (Publish What You Fund 2020b:22). قد يكون هذا هو الحال في بلد قد يؤدي فيه تلقي التمويل من مانحين معينين إلى الانتقام من المنظمة أو موظفيها الذين ينتمون إلى مجموعات معينة أو عندما قد تجعل معرفة المبلغ الذي تتلقاه المنظمة و/أو تدفعه لموظفيها من الموظفين أهدافاً من المهم النظر في هذه الحالات بعناية.

لجعل الإبلاغ جزءاً منتظماً ومركزياً من أنشطتها، تُشجّع منظمات المجتمع المدني على وضع سياسات مخصصة لتبادل المعلومات وتعزيز ثقافة التواصل المفتوح (CHS Alliance 2014:13). من المفيد نشر سياسة الشفافية التنظيمية على نطاق واسع للموظفين حتى يعرفوا أنواع المعلومات التي يجب نشرها في الوقت المناسب (Transparency International 2010: 41; Chêne 2013: 5) Development Initiatives & UN OCHA 2017: 2; INGO (2005).

باختصار، هناك العديد من تدابير مكافحة الفساد التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني اعتمادها لحماية سلامة عملياتها، بما في ذلك بعض التدابير التي نوقشت أعلاه. ومع ذلك، في الوضع الإنساني، قد يضيق نطاق الخيارات المتاحة، حيث سيتم إعطاء الأولوية للموارد من أجل إيصال المساعدات الإنسانية، وقد يكون الوضع غير مستقر وضعيف للغاية لتصميم وتنفيذ الأدوات التي تبطئ تسليم السلع والخدمات التي تشتد الحاجة إليها.

من الناحية المثالية، سيكون لدى منظمات المجتمع المدني بالفعل إجراءات قوية مألوفة لديها. يمكن أن تتطلب الدعوات لتقديم المقترحات الصادرة أثناء الأزمات الإنسانية من المتقدمين الذين يسعون للحصول على التمويل تسليم السلع والخدمات لتوثيق ضمانات مكافحة الفساد وبروتوكولات الإدارة المالية الخاصة بهم بوضوح. عندما تكون هناك مقايضة بين الامتثال الكامل وإيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب، يجب على منظمات المجتمع المدني إحالة الجهات المانحة إلى تقييم المخاطر الخاص بها، والذي يجب أن يحدد المخاطر الأكثر ترجيحاً وشدة والتدابير المضادة المقترحة.

والشفافية في جميع معاملات الشركات، والانخراط في عمل جماعي مع الشركات الأخرى لإنشاء ساحة متكافئة وإنشاء "خط ساخن" للأخلاقيات للإبلاغ عن الانتهاكات المشتبه فيها (UN Global Compact 2012:17).

كما تمت مناقشته سابقاً، تتمثل الخطوة الأولى نحو إنشاء مدونة قواعد سلوك في تحديد وتحليل مخاطر الفساد المحتملة التي قد تواجهها الشركة (WEF 2016: 8). بناءً على هذا التقييم، يجب أن تحتوي مدونة قواعد السلوك على التزام الشركة بالنزاهة والامتثال، وقيم الشركة ومبادئها، وما هو السلوك الاحتياطي أو الفاسد، وكيف يجب أن يتصرف الموظفون الأفراد، وكيف يتعين إدارة موارد الشركة وحمايتها، وكيفية التعامل مع تضارب المصالح، وتحديد الهدايا والمزايا المقبولة وغير المقبولة، وتوثيق جميع العمليات الحساسة، واحترام فصل الوظائف، وتحديد سياسة الرعاية، وتحديد مسارات العمل للظروف المختلفة، وتوثيق كيفية الإبلاغ عن انتهاكات المدونة والعقوبات المحددة لأي خرق من هذا القبيل (G20 ACWG & B20 ACTF 2015:28؛ CIPE 2020:21؛ الشفافية الدولية 2021:19). لضمان اتباع هذه السياسات، من المهم التأكد بشكل دوري من أن جميع الموظفين على دراية بمدونة قواعد السلوك واتباع برنامج النزاهة والامتثال (CIPE 2020:37).

علاوة على ذلك، على الرغم من أن سيطرة الشركة على سلسلة التوريد الخاصة بها لا تساوي السيطرة التي يمكن أن تمارسها على أنشطتها التجارية الأساسية، إلا أنه لا يزال يمكن أن يكون للشركات تأثير كبير على هذا المجال، ويجب تطبيق برنامجها لمكافحة الفساد على الوكلاء والمقاولين من الباطن والوسطاء الآخرين أيضاً (UN Global Compact 2012: 11؛ Transparency International 2016: 11).

كجزء من جهودها للامتثال لممارسات مكافحة الفساد، من المتوقع أن تحدد الشركات جميع السجلات والمدفوعات المحاسبية وتقديمها، وعدم إبقاء أي حساي سرية أو خارج الدفاتر المحاسبية، وتحديد النفقات بعناية، ومراقبة المدفوعات النقدية ووضع أنظمة مستقلة للتدقيق (ICC 2011: 9؛ CIPE 2020: 31).

يمكن استخدام الجهات الخارجية التي تجري التحقق لمراقبة سياسة مكافحة الفساد للشركة وامتثالها (UN Global Compact et al. 2011: 12؛ CIPE 2020: 41). كما هو الحال مع منظمات المجتمع المدني، فإن الطريقة الجيدة للكشف عن أي احتيال أو مخالفات هي إجراء عمليات تدقيق، ولكن هذا قد يكون صعباً في سياقات حساسة للوقت وغير مستقرة مثل الأزمات الإنسانية. وينبغي للشركات بعد ذلك اعتماد ممارسات الإبلاغ واستخدام الأدوات القائمة مثل تلك التي نوقشت في القسم الأول واستكمالها بممارسات محددة حسب القطاع عند الاقتضاء.

1. تعزيز التعاون مع هيئات إنفاذ القانون؛
2. وضع مدونات قواعد السلوك والممارسات الجيدة المتعلقة بالنزاهة والالتزام بها؛
3. تعزيز الشفافية، بما في ذلك بشأن ملكية المنتفعين
4. منع وتخفيف تضارب المصالح؛
5. منع إساءة استخدام الإجراءات التي تنظم الكيانات الخاصة (بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالإعانات والترخيص التي تمنحها السلطات العامة)؛
6. وضع ضوابط قوية للمراجعة الداخلية للحسابات.

يستضيف المنتدى الاقتصادي العالمي مبادرة التشارك ضد الفساد (PACI)، وهي جهد تعاوني عابر لصناعات لدعم جهود مكافحة الفساد التي تضم أكثر من 80 موقفاً من مختلف القطاعات في جميع أنحاء العالم. وتحت المبادرة الشركات على تجاوز مجرد الامتثال واتخاذ خطوات استباقية للحد من الفساد. يشجع مجلس إدارة الهيئة العامة للمعلومات المدنية الموقعين على الإفصاح عن المعلومات في الوقت الفعلي بشأن أي مزاعم فساد قد يواجهونها (WEF 2016: 7).

من جانبها، وضعت المنظمة الدولية للمعايير (ISO) أربعة معايير ذات صلة بمكافحة الفساد:

1. ISO 37000 بشأن الحوكمة الرشيدة للمنظمات؛
2. ISO 37001 بشأن إدارة مكافحة الرشوة؛
3. ISO 37002 بشأن الإبلاغ عن المخالفات؛
4. ISO 37301 بشأن إدارة الامتثال.

يوصي المعيار ISO 37001 على وجه التحديد بإنشاء نظام إدارة مكافحة الرشوة، والذي يهدف إلى تعزيز ثقافة مكافحة الرشوة وتنفيذ ضوابط ملموسة من شأنها أن تقلل من مخاطر الرشوة (ISO 37001: 2016).

هذه مجرد عينة من المبادرات التي يمكن للشركات الخاصة الرجوع إليها من أجل تطوير معايير محددة لمكافحة الفساد، إلى جانب التوصيات المفصلة في القسم العابر للقطاعات. وتُشجّع الشركات ليس فقط على الالتزام بمكافحة الفساد بل على تنفيذ هذا الالتزام باتباع هذه المبادئ التوجيهية، بما في ذلك وضع مدونات النزاهة وتُظَم لإدارة مكافحة الرشوة لمعالجة أي مخاطر فساد يتم تحديدها أثناء تقييم المخاطر.

الممارسات الرامية إلى الحد من الفساد

يوصي الاتفاق العالمي للأمم المتحدة جميع الشركات بوضع مدونة لأخلاقيات الشركات، ووضع سياسات عدم التسامح مطلقاً مع الفساد، وتدريب الموظفين والمديرين على الثقافة الأخلاقية، واعتماد إجراءات الإبلاغ والتحقيقات الداخلية، وتعزيز المساءلة

من الناحية المثالية، تعد هذه التقارير ممارسة شائعة بالفعل للشركات العاملة في الأوضاع الإنسانية ولا تحتاج إلى تخصيص موارد خاصة أثناء الأزمة لوضعها. ومع ذلك، إذا لم يكن الأمر كذلك، ينبغي على الشركات التركيز على المعايير التي تمت مناقشتها في القسم المشترك بين القطاعات واستكمالها بمعلومات وبيانات من 'مبادرة التشارك ضد الفساد' عن جميع الكيانات ذات الصلة.

أخيراً، يتم تشجيع الشركات على العمل عن كثب مع الجهات الفاعلة الأخرى في النظام البيئي للمساءلة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية (UN Global Compact 2021: 5). وتناقش إمكانيات ملموسة للقيام بذلك في الفرع المتعلق بالعمل الجماعي.

ملكية المنتفعين

إن إخفاء ملكية شركة ما من خلال ترتيبات مختلفة يجعل من الممكن للكيانات القانونية "أن تصبح أدوات للأنشطة غير المشروعة، وأن تتشكل ببيادق في مخططات الفساد والتهرب من الضرائب أو تجنبها" (Castro Orduna & Fraiha Granjo 2023: 2). وبالتالي، تشير ملكية المنتفعين إلى الشخص الذي يمتلك الكيان ويستفيد منه في نهاية المطاف ويتحكم فيه فعلياً (Castro Orduna & Fraiha Granjo 2023: 3). يمكن أن يكون شخصاً طبيعياً واحداً أو أكثر يمتلكون ويمارسون السيطرة بشكل مباشر وغير مباشر (Open (Ownership) FATF 2023: 15; Open (Ownership) FATF 2023: 2).

يجب على الشركات الإبلاغ علناً عن المعلومات التالية: اسم الشركة، وإثبات التأسيس، والشكل القانوني والمكانة القانونية، وعنوان المكتب المسجل، وصلاحيات التنظيم الأساسية، وقائمة المديرين وسجل المساهمين أو الأعضاء، بما في ذلك معلومات عن عدد وفئة الأسهم التي يمتلكها كل واحد (Transparency International 2016; FATF 2023:13-14). من الناحية المثالية، لدى بلد التشغيل سجل ملكية مع نموذج بيانات محدد للإبلاغ عن هذه المعلومات كي تستخدمها الشركات. سيسهل جمع البيانات ومشاركتها بطريقة منظمة وقابلة للتشغيل المتبادل مراقبتها (Open Ownership 2023: 10).

يجب تحديث المعلومات حول هيكلية الرقابة على الشركة وملكيته القانونية مع تغييرها، ويجب أن تكون المعلومات المقدمة كافية لتحديد المالك (المالكين) المستفيدين الفعليين وكيف يمارسون هذه الملكية أو السيطرة (94-92: FATF 2012-2023). الوكلاء، والأوصياء، والوسطاء، والمرشحون الذين يتصرفون نيابة عن شخص آخر ليسوا مالكيين مستفيدين (Open Ownership 2023: 2).

يمكن لمبادئ الشفافية الواردة في 'مبادرة التشارك ضد الفساد' أن تكمل الحد الأدنى من المعلومات التي يجب على الشركات الخاصة الإبلاغ عنها في الأوضاع الإنسانية. تحتاج الشركات التي تسعى إلى التوقيع على مبادرة التشارك ضد الفساد إلى تقديم المعلومات التالية (WEF 2016:5, 9):

1. اسم الشركة؛
2. نوع الشركة (عام، خاص، مملوك للدولة)؛
3. ما إذا كانت الشركة تابعة، وإذا كان الأمر كذلك، اسم الشركة الأم؛
4. إيرادات المجموعة؛
5. عدد موظفي المجموعة؛
6. القطاع؛
7. العنوان الكامل والموقع الإلكتروني ورقم الهاتف؛
8. توقيع الرئيس التنفيذي؛
9. أي إدانات أو اتفاقيات تتعلق بالرشوة أو الفساد في السنوات العشر الماضية؛
10. أي تحقيقات جارية أو معلقة؛
11. أي ادعاءات مادية بالرشوة أو الفساد؛
12. أي إدانات أو تحقيقات احتيالية أو جنائية خلال السنوات العشر الماضية؛
13. قائمة تحقق مكتملة لمكافحة الرشوة حول كيفية امتثال الشركة للمبادئ.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات نشر معلومات عن الشركات التابعة لها والمرتبطة بهان والمشاريع المشتركة، والكيانات الأخرى ذات الصلة (Transparency International 2012: 41; 2016: 11).

فيما يتعلق بالتزام الشركات بمكافحة الفساد، يجب عليها إصدار تقارير وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة بشكل مشترك عن ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية، والتي تتضمن عناصر أساسية يجب على كل شركة الإبلاغ عنها. وتشمل العناصر الأساسية (للحصول على وصف مفصل حول ما يجب الإبلاغ عنه انظر UN Global Compact & Transparency International 2009: 14)

1. بيان عام بالتزام الشركة بالعمل على مكافحة الفساد؛
2. الالتزام بالامتثال لجميع التشريعات؛
3. تحويل الالتزام إلى إجراءات ملموسة؛
4. إجراءات لدعم ريادة الشركة في عملها لمكافحة الفساد؛
5. التدريب والتواصل لجميع الموظفين في مجال مكافحة الفساد؛
6. الضوابط والتوازنات الداخلية المنفذة؛
7. عمليات الرصد والمتابعة.

المثال، وقّعت ثلاث منظمات كبيرة على اتفاق مكافحة الرشوة والفساد في قطاع الرعاية الصحية، الذي تضمن مبادئ توجيهية أخلاقية، اتفقت عليها جهات فاعلة عامة وخاصة، ثم جرى تعميمها على نطاق واسع. كجزء من هذه المبادرة، يوفر المنتدى الرقمي مساحة حيث يمكن للناس مناقشة هذه القضايا، ويتم تزويد الموظفين بتمارين في المعضلات الأخلاقية، بالإضافة إلى معلومات حول آليات حماية المبلغين عن المخالفات (European Commission 2023: 88-89).

وفي حالات الطوارئ الإنسانية، يمكن إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل النزاهة في قطاع المعونة الإنسانية، أو تقديم الخدمات العامة من القطاع الخاص، أو في إعادة الإعمار في حالات الطوارئ، حسب احتياجات البلد. ويمكن جعل الإبلاغ العام عن المعلومات الأساسية، باتباع المبادئ التوجيهية المبينة أعلاه، بما في ذلك الإبلاغ عن ملكية المنتفعين، شرطاً مسبقاً للانضمام إلى هذه الشراكة.

التوصيات الختامية

يمكن أن تكون بيانات العمل الإنساني فوضوية، حيث تقوم جهات فاعلة متعددة بتقديم مجموعة واسعة من السلع والخدمات للأشخاص المحتاجين في الحالات الضعيفة وغير المستقرة. ومع ذلك، تتطبق العناصر الأساسية لمعايير الشفافية وضمانات مكافحة الفساد على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، حتى لو كانت المعايير المحددة تميل إلى أن تنشأ في القطاع الخاص أو غير الربحي. قدمت إجابة مكتب المساعدة هذه بعض التدابير التي يمكن لهذه الجهات الفاعلة اعتمادها وكيفية تفعيلها في هذه الظروف الصعبة.

يمكن لجميع الجهات الفاعلة غير الحكومية الالتزام بتوصيات مبادرة الشفافية الخاصة بالمعونة الدولية (IATI) ونشر معلوماتها باستخدام معيار البيانات الخاص بها، والذي يسمح بتتبع التدفقات المالية لمنظمة ما. وتُشجّع على استكمال ذلك باستخدام مبادرة الإبلاغ العالمية، التي توفر معياراً لمكافحة الفساد مع متطلبات واضحة للإبلاغ عن ممارسات مكافحة الفساد المعمول بها لدى المنظمات. عند إعداد التقارير، هناك ثلاثة جوانب أساسية للشفافية: القابلية للتتبع، والشمولية، والتوقيت المناسب (Development Initiatives & UN OCHA 2017:4).

ينبغي على جميع الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني الالتزام بالقيم الأخلاقية وإجراء تقييم صارم لمخاطر الفساد في البيئة التي ستعمل فيها، ووضع مجموعة من التدابير التي تساعد على استهداف مخاطر الفساد المحددة. قد يكون تقييم مخاطر الفساد تحدياً لتقييم قائم يأخذ في الاعتبار المخاطر الناتجة عن الأزمة الإنسانية، مع التركيز على الكيفية التي قد تجعل بها زيادة ضعف السكان منهم أهدافاً أسهل للاحتياز، بالإضافة إلى ممارسات مثل التلاعب بالأسعار والتربُّح. بدلاً من ذلك، يمكن

يحتاج الوكلاء العقاريون والشركات – التي يمكن أن تلعب دوراً عندما تكون هناك حاجة إلى (إعادة) الإعمار في سياق الأزمة الإنسانية – إلى الالتزام بالعناية الواجبة ومتطلبات حفظ السجلات فيما يتعلق بجميع معاملاتهم وإجراء العناية الواجبة لكل من المشترين والبائعين للعقار (FATF 2012-2023: 19، 89).

في نهاية المطاف، ستكون هذه المعلومات أساسية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية وكشف أي جرائم من هذا القبيل ومقاضاة مرتكبيها (Castro Orduna & Fraiha 2023).

العمل الجماعي

العمل الجماعي نهج لمعالجة الفساد يعتمد على تعاون أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام، وكذلك مجموعات المجتمع المدني لمعالجة مشاكل الفساد المشتركة، وإنتاج بيئة منافسة عادلة، وتعلم أفضل الممارسات وزيادة الوعي (Basel Institute on Governance n.d.; OECD 2022: 13; CIPE 2020: 44; European Commission 2023: 83).

وكثيراً ما تدخل الشركات الخاصة العاملة في تقديم السلع أو الخدمات العامة في سياق أزمة إنسانية – على سبيل المثال، في إعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية – في شراكات بين القطاعين العام والخاص أو في مناقصات للعقود العامة. في هذا السياق، يمكن للشركات اعتماد نموذج اتفاقيات النزاهة، حيث يوقع جميع أطراف العقد على اتفاقية تلتزمهم بالامتثال لأفضل الممارسات وأقصى قدر من الشفافية، مع وجود جهة فاعلة مستقلة، عادةً ما تكون منظمة مجتمع مدني، تشرف على الاتفاقية (UN Global Company et al. 2011: 15; Transparency International n.d.). اتفاقيات النزاهة هي التزامات "اللعب النظيف" لتجنب الرشوة أو الفساد أو التواطؤ" (European Commission 2023: 88-89).

يمكن للشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، الانضمام إلى مبادرات مكافحة الفساد للإشارة إلى التزامها بالشفافية. أخيراً، يمكن للشركات التي تبذل جهوداً إنسانية التوقيع على اتفاقيات الامتثال، وهي اتفاقيات تعاقدية ذات مبادئ أو متطلبات معينة يجب على جميع الأعضاء اتباعها وهي مفيدة بشكل خاص للسياقات عالية المخاطر (UN Global Company et al. 2011: 15). ويمكن توسيع نطاق هذه الاتفاقيات لتشمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

ومن أدوات العمل الجماعي الأخرى الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء أنظمة نزاهة مخصصة لقطاع معين يمكن أن تشمل آليات المراجعة وتقييمات الامتثال وبرامج التدريب (European Commission 2023: 84). ففي السويد، على سبيل

اعتمادها للحد من الفساد. وينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً للإفصاح عن ملكيتها للمستفيدين ومن أين تأتي الأموال التي تذهب إلى السلع والخدمات الإنسانية في مخطط إيراداتها.

فيما يتعلق بالإبلاغ، يجب على جميع الجهات الفاعلة العاملة في الأوضاع الإنسانية الإبلاغ عن تمويلها وميزانيتها المتعلقة بالتدخل الإنساني، بما في ذلك:

1. مصدر التمويل (إذا كانت شركة خاصة، فيجب عليها الإبلاغ عن مصدر الأموال في نموذج إيرادات الشركة)؛
2. رقم هوية المنحة (في حالة تلقي منظمات المجتمع المدني للأموال)؛
3. تخصيص مفصل للموارد (بما في ذلك الأنشطة والتنفقات)؛
4. التدفقات المالية الرئيسية.

يجب على المنظمات أيضاً أن تتيح للجمهور التدابير الملموسة التي تتخذها للحد من الفساد ونظام إدارة النزاهة الخاص بها حتى يعرف الناس كيفية الإبلاغ عن المخالفات وما يمكن توقعه بعد القيام بذلك.

يجب على منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى ذلك الإبلاغ عن المعلومات التالية: الاسم والمكتب المسجل والعنوان وسنة التأسيس؛ النظام الأساسي والأهداف التنظيمية؛ المعلومات الضريبية؛ اسم ووظائف صانعي القرار الرئيسيين؛ تقرير الأنشطة؛ هيكل موظفيها؛ أي انتماء لطرف ثالث (Initiative n.d. (Transparente Zivilgesellschaft). من جانبها، يجب على الجهات الفاعلة الخاصة استكمال تقاريرها بما يلي: اسم الشركة ونوعها، والعنوان الكامل، واسم الشركة الأم إذا كانت شركة تابعة، وإيرادات المجموعة، وموظفي المجموعة، والقطاع الذي تعمل فيه، وتوقيع الرئيس التنفيذي، وأي كيانات أخرى ذات صلة (WEF 2016).

يجب أن تكون المعلومات التي تم الإفصاح عنها، بغض النظر عن المؤسسة، مفتوحة ويمكن الوصول إليها، وأن يتم نشرها من خلال القنوات المناسبة للوصول إلى جمهور واسع، وأن تكون مكتوبة بلغة بسيطة، وأن توفر طرقاً لأصحاب المصلحة للتواصل مع المنظمة، وأن يتم تحديثها بشكل متكرر ومفيدة كمصدر للمساءلة (Baranda & Transparency International 2010: 41; Büchner 2019: 6). على الرغم من أنه قد يكون من الصعب على جميع المنظمات التعرف على تنسيق البيانات المفتوحة الذي تستخدمه مبادرة الشفافية الخاصة بالمعونة الدولية، إلا أنه يجب عليها التأكد من أن توضع التقارير بصيغة قابلة للقراءة آلياً ويمكن للأخريين الوصول إليها بسهولة.

إجراء تقييم مخاطر الفساد بالتوازي مع تصميم التدخل الإنساني للمنظمة، مع مراعاة المخاطر المحددة التي قد تنشأ في كل مرحلة من مراحل تنفيذها.

تعد أنظمة الإبلاغ عن المخالفات التي تسمح للأشخاص بالإبلاغ عن حادث فساد، وحيث تستجيب المنظمة وفقاً لذلك، أمراً أساسياً لضمان الشفافية، ولكي تتلقى المنظمة معلومات عن أي مخالفات.

تتمثل إحدى الطرق الأساسية التي يمكن أن تساعد بها المنظمة في الحد من تعرضها لمخاطر الفساد في وضع مدونة سلوك يجري إطلاع جميع الموظفين والشركاء عليها. وينبغي أن تقوم هذه المدونة بفعل ما يلي:

1. وضع معايير تحدد الفساد بوضوح؛
2. النص على ما يعتبر مخالفة لمدونة قواعد السلوك؛
3. ذكر ما يشكل الرشوة؛
4. وضع سياسة تجاه الهدايا والضيافة وكذلك التبرعات الخيرية والرعاية؛
5. توفير مبادئ توجيهية ملموسة لممارسات الضغط الجيدة؛
6. شرح ما يشكل تضارب المصالح وكيفية تجنبها؛
7. حدد كيف يجب أن يكون رد فعل الموظفين إذا طُلب منهم ارتكاب فعل فاسد؛
8. وضع إجراءات واضحة للنفقات وكيفية الإبلاغ عنها.

يجب أن تتناول إجراءات مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد في الأوضاع الإنسانية أيضاً ما يجب فعله في الحالات الاستثنائية التي قد تكون فيها الرشوة أو غيرها من أشكال الفساد هي الطريقة الوحيدة لحماية السلامة البدنية للشخص وحرية (Bond et al. 10/2014).

قد تواجه منظمات المجتمع المدني الأصغر والشركات الخاصة صعوبة في تطوير مدونات قواعد السلوك هذه بمفردها ولكن يمكنها أن تستند إلى المدونات الحالية للمنظمات العاملة في سياقات مماثلة، مثل مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في الإغاثة في حالات الكوارث.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً الرجوع إلى العديد من المبادرات والمبادئ التوجيهية الحالية لتحسين مساءلتها وشفافيتها في مجال المساعدات الإنسانية. في نهاية المطاف، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تطوير إجراءات قوية لمكافحة الفساد والشفافية قبل التصرف في سياق إنساني، مما يجعلها أكثر استعداداً للتعامل مع صعوبات مثل هذه الحالة.

وبالمثل، يمكن للشركات الخاصة أن تلجأ إلى المعايير الدولية ومبادرات الحكم الرشيد التي تزودها بالأدوات التي يمكنها

أيضاً دور في تحديد معايير الأهلية لمتلقي أموالها، والتي يمكن أن تشمل ما إذا كانت المنظمة قد أجرت تقييماً لمخاطر الفساد، وما إذا كانت المنظمة قد وضعت بروتوكولات الشفافية والإفصاح وما إذا كانت هناك أي تحقيقات أو إدانات حالية أو حديثة فيما يتعلق بالفساد في المنظمة.

وأخيراً، يمكن لمبادرات العمل الجماعي أن تساعد على ضمان التزام جميع الجهات الفاعلة التي تعمل في بيئة إنسانية بمعايير شفافة وخاضعة للمساءلة. وكما ذكر من قبل، يمكن وضع نظم محددة للنزاهة، مع آليات للمراجعة، وتقييم الامتثال وبرامج تدريبية (European Commission 2023: 84). للجهات المانحة

- Albisu Ardigó, Iñaki and Marie Chêne. 2017. [Corruption in service delivery topic guide](#). Transparency International, compiled by the Anti-Corruption Helpdes.
- Accountable Now. No date. [12 Accountability commitments](#).
- Accounting Tools. 2023. [The difference between internal and external audits](#).
- Awortwi, Nicholas and Gregor Walter-Drop. 2017. Conclusion and implications for public policy and governance theory. In *Non-state Social Protection Actors and Services in Africa: Governance Below the State*, Awortwi, Nicholas and Gregor Walter-Drop eds. Routledge.
- Baranda, Erika and Isabelle Büchner. 2019. [Dynamic accountability: Changing approaches to CSO accountability](#). Accountable Now.
- Basel Institute on Governance. No date. [Private sector](#). Basel Institute on Governance Website.
- Blagescu, Monica; de las Casas, Lucy and Robert Lloyd. 2005. [Pathways to accountability: The GAP framework](#). One World Trust: London.
- Bond, Mango and Transparency International UK. [Anti-bribery principles and guidance for NGOs](#). 2014.
- Castro Orduna, Maria Constanza and Adriana Fraiha Granjo. 2023. [The uses and impact of beneficial ownership information](#). U4 Anti-Corruption Helpdesk Answer. U4 and Transparency International.
- Charter 4 Change. 2019. [Charter 4 Change Localisation of humanitarian aid](#).
- Cheikosman, Evin. 2023. [How blockchain-driven humanitarianism can help people](#). World Economic Forum, op-ed.
- Chêne, Marie. 2013. [Key features of NGO accountability systems](#). U4 Anti-Corruption Helpdesk Answer. U4 and Transparency International.
- Chêne, Marie. 2019. [Successful approaches to tackle petty corruption](#). U4 Anti-Corruption Helpdesk Answer U4 and Transparency International.
- CHS Alliance. 2014. [Core humanitarian standard on quality and accountability](#). CHS Alliance, Group URD and the Sphere Project.
- CHS Alliance. 2018. [CHS guidance notes and indicators](#).
- CIAN – Charity Internal Audit Network. ND [Website](#).
- CIPE. 2020. [Strengthening ethical conduct & business integrity](#). Center for International Private Enterprise.
- CMI & U4. No date. [What we mean by corruption risk management](#). Website
- CSO Standard. No date a. [Global standard for CSO Accountability](#). Website.
- CSO Standard. No date b. [The global standard](#) Website.
- CSO Standard. No date c. [Guidance material](#) Website.
- Development Initiatives and UN OCHA. 2017. [Improving humanitarian transparency with the International Aid Transparency Initiative \(IATI\) and the UN OCHA Financial Tracking Service \(FTS\)](#) Background Paper. Written by Development Initiatives (with the support of the IATI Secretariat) and the UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), on behalf of the Inter-Agency Standing Committee (IASC) Humanitarian Financing Task Team (HFTT).
- Devex Partnerships. 2022. [Lessons on humanitarian transactions through blockchain](#).
- Devine, Vera. 2021. [The Somalia Humanitarian Fund Accountability Framework: Lessons for risk management in humanitarian aid](#). CMI & U4 Practitioner Experience Note 2021:1.

European Banking Authority. 2023. [Guidelines on money laundering / terrorism financing risk factors \(revised\)](#).

European Commission. 2020. [Impacts of non-state actors](#). Knowledge for Policy European Commission. Live document, last updated 11 December 2020.

European Commission. 2023. [Handbook of good practices in the fight against corruption](#). Report prepared by Ecorys and the Local Research Correspondents on Corruption for the European Commission, Directorate-General Migration and Home Affairs. Authors: Huss, Oksana; Beke Mike Wynarski, Jan; and Brigitte Slot.

Fagan, Craig and Felix Weth. 2010. [Good practice in donors' anti-corruption strategies](#). U4 Anti-Corruption Helpdesk Answer. U4 and Transparency International.

FATF. 2012-2023. [International standards on combating money laundering and the financing of terrorism & proliferation](#). Financial Action Task Force, Paris. Last updated February 2023.

FATF. 2014. [Guidance on transparency and beneficial ownership](#). Financial Action Task Force Paris.

FATF. 2015. [Combating the abuse of non-profit organisations \(Recommendation 8\)](#). Financial Action Task Force, Paris.

FATF. 2019. [Terrorist financing risk assessment guidance](#). Financial Task Force, Paris.

FATF. 2023. [Guidance on beneficial ownership for legal persons](#). Financial Action Task Force, Paris.

Francis, Ronald D. and Anona Armstrong. 2011 [Corruption and whistleblowing in international humanitarian aid agencies](#). *Journal of Financial Crime*, 18(4): 319-335.

– FTS. No date a. [FTS template](#). OCHA Services Financial Tracking Service (FTS).

FTS. No date b. [About FTS/ Who reports to FTS](#) OCHA Services – Financial Tracking Service (FTS).

G20 ACWG & B20 ACTF. 2015. [Anti-corruption toolkit for small and medium sized companies](#).

Girling-Morris, Fran; Nelson-Pollard, Suzanna Carina Chicet. 2022. [Tracking humanitarian funding to local actors: What we've learnt](#) Development Initiatives blog post.

GRI 205. 2016. [Anti-corruption standard](#). Global Reporting Initiative.

GRI 102. 2016. [General disclosures](#). Global Reporting Initiative.

Groupe URD. No date. [Design of the quality and accountability COMPASS method](#). Groupe URD website.

Groupe URD. 2018. [Guide COMPASS](#). Groupe URD.

IATI. No date. [About IATI](#). International Aid Transparency Initiative Website.

IATI. No date. [Additional activity classifications](#) International Aid Transparency Initiative Website.

IATI. No date. [All the activity information you can publish](#). International Aid Transparency Initiative Website.

IATI. No date. [Conditions](#). International Aid Transparency Initiative Website.

IATI. No date. [IATI Standard](#). International Aid Transparency Initiative Website.

IATI. No date. [Key qualities of IATI data](#) International Aid Transparency Initiative Website.

IATI. No date. [Preparing your organisation for data publication](#). International Aid Transparency Initiative Website.

IATI. No date. [The IATI story so far](#). International Aid Transparency Initiative Website.

ICC. 2011. [ICC rules on combating corruption](#) International Chamber of Commerce.

ICC. 2022. [Guidelines on whistleblowing](#) International Chamber of Commerce.

-
- IFRC and ICRC. 1994. [Code of conduct for the International Red Cross and Red Crescent Movement and non-governmental organisations \(NGOs\) in disaster relief](#).
- IMF. No date. [Anti-money laundering/combating the financing of terrorism – topics](#). IMF website.
- INGO. 2005. [International non-governmental organisations accountability charter](#).
- Initiative Transparente Zivilgesellschaft, n.d. [10 Punkte für mehr Transparenz](#).
- ISO 37000. 2021. [Governance of organizations](#).
- ISO 37001. 2016. [anti-bribery management systems](#).
- ISO 37002. 2021. [Whistleblowing management systems – Guidelines](#).
- ISO 37301. 2021. [Compliance management systems – Requirements with guidance for use](#).
- Ivanov, Eduard. 2019. [Overview of anti-corruption compliance standards and guidelines](#). International Anti-Corruption Academy – IACA.
- Jenkins, M., Khaghaghordyan, A., Rahman, K and Duri, J. 2020. [Anti-corruption strategies for development agencies during the COVID-19 pandemic](#).
- Khair, Sumaiya. 2017. [Corruption in humanitarian assistance: Challenges and opportunities](#). In *Disaster Law Emerging Thresholds* Singh, Amita ed. Routledge India: London.
- Love-Grayer, Latesha, Irina Carnevale and Toni Gillich. 2023. [Fraud in reconstruction: What awaits Ukraine?](#) *Fraud Magazine*, March/April 2023 .
- Lee-Jones, Krista. 2018. [Regulating private sector .corruption](#). U4 Anti-Corruption Helpdesk Answer U4 and Transparency International.
- Martinez B. Kukutschka, Roberto. 2017. [Income and asset declarations for NGOs](#). U4 Anti-Corruption Helpdesk Answer. U4 and Transparency International.
- Maslen, Caitlin. 2023 [Responses to common challenges encountered when establishing internal whistleblowing mechanisms](#). U4 Anti-Corruption Helpdesk Answer. U4 and Transparency International.
- Nielsen, Richard P. 2017. Viable and nonviable methods for corruption reform. In *The Handbook of Business and Corruption: Cross-Sectoral Experiences*, edited by Michael S. Aßländer, and Sarah Hudson, Emerald Publishing Limited. *ProQuest Ebook Central*.
- OECD and Asian Development Bank. 2007. [Curbing corruption in tsunami relief operations](#) Proceedings of the Jakarta Expert Meeting organized by the ADB/OECD Anti-Corruption Initiative for Asia and the Pacific and Transparency International, and hosted by the Government of Indonesia. Jakarta, Indonesia, April 2005 8-7.
- OECD. 2020. [Public integrity handbook](#). OECD Publishing: Paris.
- OECD. 2022. [Toolkit for raising awareness and preventing corruption in SMEs](#). OECD Business and Finance Policy Papers. OECD Publishing Paris.
- OECD, UNODC and World Bank. 2013. [Anti-corruption ethics and compliance handbook for business](#).
- Open Ownership. 2023. [The Open Ownership Principles: For effective beneficial ownership disclosure](#).
- One World Trust. No date. [Global accountability](#) One World Trust Website.
- Publish What You Fund. 2020a. [Publication of humanitarian funding data](#). Humanitarian Data Transparency Series Brief 1 of 4.
- Publish What You Fund. 2020b. [Data collection analysis and use in protracted humanitarian crises](#) Humanitarian Data Transparency Series Brief 2 of 4.
- Rahman, Kaunain. 2020. [Legal incentives for compliance in the private sector](#). U4 Anti-Corruption Helpdesk Answer. U4 and Transparency International.

- Riani, Tissa. 2018. [Blockchain for social impact in aid and development](#). Humanitarian Advisory Group Guest blog post.
- Saharan, Vikas. 2015. [Disaster management and corruption: Issues, interventions and strategies](#). In *Strategic Risk Management in Asia* Ha, Huong et al eds. Springer: New Delhi.
- Schöberlein, Jennifer. 2019. [Best practices in collective action for business integrity](#). U4 Anti-Corruption Helpdesk Answer. U4 and Transparency International.
- SDG 16 Toolkit. 2021. [Social audits, community score cards and citizen report cards](#).
- Semrau, K., N. Scott & T. Vian. 2008. [Embezzlement of donor funding in health projects](#). U4 Issue N° 11, CMI. May 2008 .
- TRACE, ISIS & IBLF. 2004. [First to know: Robust internal reporting](#). Trace International.
- Transparency International Ireland. 2015. [Responsible lobbying in Europe: An overview of voluntary lobbying standards and practice](#).
- Transparency International Suisse. 2021. [Guide à l'usage des PME Suisses](#). Transparency International Suisse: Berne.
- Transparency International UK. 2018. [Risk assessment: Anti-bribery guidance chapter 4](#).
- Transparency International. 2010. [Preventing corruption in humanitarian operations. Handbook of good practices](#).
- Transparency International. 2012. [Transparency in corporate reporting: Assessing the world's largest companies](#). Financial Integrity & Economic Development Task Force.
- Transparency International. 2016. [Transparency in corporate reporting: Assessing emerging market multinationals](#).
- Transparency International. 2018. [Transparency in corporate reporting codebook](#).
- Transparency International. 2022. [Internal whistleblowing systems: Best practices for public and private organizations](#). Transparency International.
- Transparency International. 2023. [IACC high-level segment commitment monitoring: international organisations](#). Transparency International.
- Transparency International. No date. [Integrity pacts](#). Transparency International Website.
- UN Global Compact & Transparency International [Reporting guidance on the 10th principle against corruption](#). 2009
- UN Global Compact, Transparency International International Business Leaders Forum. 2011. [Business against corruption: A framework for action](#). UN Global Compact Office: NY.
- UN Global Compact. 2012. [After the signature: A guide to engagement in the United Nations global compact](#) United Nations Global Compact.
- UN Global Compact. 2013. [A guide for anti-corruption risk assessment](#). United Nations Global Compact.
- UN Global Compact. 2021. [UN Global Compact strategy 2021-2023](#).
- UNODC – United Nations Office on Drugs and Crime. 2004. [United Nations Convention against Corruption](#) United Nations: New York.
- UNODC – United Nations Office on Drugs and Crime. 2015. [Resource guide on good practices in the protection of reporting persons](#). United Nations: New York.
- UNODC – United Nations Office on Drugs and Crime. 2020. [State of integrity: A guide on conducting corruption risk assessments in public organizations](#). United Nations: Vienna.
- UNODC – United Nations Office on Drugs and Crime. 2021. [Speak up for health! Guidelines to enable whistleblower protection in the health-care sector](#). United Nations. Geneva.
- Uwaydah Mardini, Rania. 2021. [Transparency and accountability in international assistance: The case of Lebanon](#). UNDP – Lebanon.

WEF. 2016. [Global Principles for Countering Corruption](#). World Economic Forum.

Wilkinson, Peter. 2015. [Business principles for countering bribery: A commentary](#). Transparency International.

Woldie, Mirkuzie et al. 2018. [Community health volunteers could help improve access to and use of essential health services by communities in LMICs: an umbrella review](#). *Health Policy and Planning*, 33(10): 1128-1143.

World Bank Group. n.d. [Integrity compliance guidelines](#).

World Bank. 2021. [Lebanon Financing Facility for – Reform, Recovery and Reconstruction \(LFF\) – questions and answers](#). Brief Where We Work The World Bank.

Yildiz, Ezgi. 2016. [The roles and responsibilities of non-state actors: The case of education and training](#) Network for international policies and cooperation in education and training – NORRAG Blog post.

Zhang, Zoey and Andrej Verity. 2022 [Humanitarian blockchain – Inventory and recommendations](#). Digital Humanitarian Network August 2022.

Zuñiga, N. 2020. [Gender sensitivity in corruption reporting and whistleblowing](#). U4 Helpdesk Answer. CMI & Transparency International. 20 June 2020.

Zwitter, Andrej and Mathilde Boisse-Despiaux [Blockchain for humanitarian action and development aid](#). *Journal of International Humanitarian Action*, 3.

"توفر أجوبة مكتب المساعدة على مكافحة الفساد للممارسين في جميع أنحاء العالم إحاطات سريعة عند الطلب بشأن الفساد. واستناداً إلى المعلومات المتاحة للجمهور، تقدم الإحاطات لمحة عامة عن قضية معينة ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية."

Transparency International
International Secretariat
Alt - Moabit 96
10559
Berlin
Germany

الهاتف: +49 30 - 34 38 200
الفاكس: +49 30 - 34 70 12

tihelpdesk@transparency.org
www.transparency.org

transparency.org/en/blog
facebook.com/transparencyinternational
twitter.com/anticorruption